الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

شعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

إستراتيجية الجزائر في تحقيق تنمية فلاحية

ـ دراسة تحليلية ـ

إعداد الطلبات:

– بـادي مـريـم

– بكـوش نصيـرة

– قسوم فـاطمة الـزهـراء أضـواء

تحت إشراف دكتور:

حمزة بالي

لجنة المناقشة:

د. محريق عدنان	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	رئيسا
د. بالـي حمزة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. حميمة خالد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

شعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

إستراتيجية الجزائر في تحقيق تنمية فلاحية

ـ دراسة تحليلية ـ

إعداد الطلبات:

– بـادي مـريـم

– بكـوش نصيـرة

– قسوم فـاطمة الـزهـراء أضـواء

تحت إشراف دكتور:

حمزة بالي

لجنة المناقشة:

د. محريق عدنان	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	رئيسا
د. بالـــي حمزة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. حميمة خالد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[الأعراف: 43]

قال الله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

[طه: 114]

الإهداء

من كل أعماق وجداننا نهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما نملك، الوالدين الكريمين **وأخوتي**

وإلى **زوجي** الغالي **وأبنائي** عرفات وسدرة المنتهى وسارة ورحمة

إلى كل أفراد **عائلتي**

إلى كل **أساتذتي**

إلى كافة **الزميلات والصديقات**

إلى كل من نسيهم قلمنا

وضمهم قلبنا

إلى كل من ساعدنا من قريب

أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

بادي مريم

إهداء

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أنيب

الحمد الله على تمام فضله ونعمه

أتقدم بجزيل الشكر والثناء **لأمي وأبي** حفظهما الله ورعاهم

إلى كل أفراد **عائلتي**

إلى أساتذتي في جميع أطوار دراستي

وإلى أستاذي الفضيل **"بالي حمزة** "على كل مجهوداته المبذولة معنا في هاته المذكرة

وإلى **زميلاتي** على تعاونهما وروح المشاركة والمبادرة

وإلى **زملائي وزميلاتي** في العمل

وإلى كل من يعرفني

بكوش نصيرة

الإهداء

حمد الله عز وجل على منه وعونه الإتمام هذا البحث وأحمد الله تعالى وأشكره بتوفيقي على إتمام هذا العمل ،وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال:" **لا يشكر الله من لا يشكر الناس**"إلى التي أفضلها عن نفسي فهي التي ضحت من أجلي والتي لم أراها يوما ما تدخر جهدا في سبيل إسعادي دائم وأبدا إليك وحدك **أمي الحبيبة** دائما ما نسير في دروب الحياة ويبقي معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم أراك تبخل على بأي شيء طيلة حياتي أنه انت **أبي العزيز** من كان سببا في وجودي **أمي وأبي** حفظهما الرحمان وإلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي إلى إخوتي: **محمد وائل ولؤي رزق الله وأخواتي: مريم البتول وسديل** الذين تقاسموا معي عبء الحياة وإلى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي فأنا منهم وهم مني وإليك أيضا **خطيبي "عمر المختار" العزيز ورفيق الدرب في هذه الحياة** كما لا أنسى كل من :**أسيل وإيناس ونور الهدى ونصيرة وإيمان** كما أهدي ثمرة جهدي **لأستاذي الكريم الدكتور" بالي حمزة"** إلى كل **أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير** وإلى **قسم اقتصاد وتسيير مؤسسات** وإلى جميع **دفعة 2024م جامعة الشهيد حمه لخضر**

قال الله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " [الرعد :11]

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

قسوم فاطمة الزهراء أضواء

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** " صدق رسول الله ﷺ الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى **الوالدين العزيزين** الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي **الأستاذ الدكتور " بالي حمزة "** الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة الإيفائه حقه بصبره الكبير على ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل كما أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة

إلى **كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل **من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.**

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين" [النمل: 19]

الطالبات: أضواء، مريم، نصيرة

إستراتيجية الجزائر في تحقيق تنمية فلاحية

ـ دراسة تحليلية ـ

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل إستراتيجية الجزائر في التنمية الفلاحية ومدى تحقيقها في قطاع الفلاحي وماهية الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الإطار النظري للقطاع الفلاحي واستراتيجية التنمية وآلياتها ومقوماتها ودورها اقتصاديا واجتماعيا وبيئي، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اتبعنا المنهج التحليلي و اعتمدنا على تقارير واحصائيات من خلال الفترات 2010 الى 2020 تناولنا فيه الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية المعتمدة في الجزائر وتقييمها حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة وترقية التجارة الخارجية .

وفي الأخير توصلنا الى أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا رئيسا في الجزائر يساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني إذ تطورت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 310.15 مليار دينار الجزائري سنة2010 الى 1100.00 مليار دينار جزائري إلى سنة2020

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، تنمية فلاحية، جزائر، سياسة فلاحية

The Algerian strategy for achieving agricultural develoment : A case study

Summary:

The study aims to analyze Algeria's strategy in agricultural development and its achievement in the agricultural sector, along with the available potentials in this sector. The research adopts a descriptive approach in the theoretical framework of the agricultural sector and development strategy, its mechanisms,

components, and its economic, social, and environmental roles. As for the practical aspect, an analytical method is followed, relying on reports and statistics from the periods 2010 to 2020, addressing the available potentials, the adopted strategy in Algeria, and evaluating its contribution to GDP, workforce, and promotion of foreign trade.

In conclusion, we found that the agricultural sector is considered a key sector in Algeria, making an effective contribution to the national economy. Its contribution to GDP increased from 310.15 billion Algerian dinars in 2010 to 1100.00 billion Algerian dinars by 2020.

Keywords: agricultural sector, agricultural development, Algeria, agricultural policy. Translation into English.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
إهداء	VI_IV
شكر وعرفان	VII
الملخص	_VIII IX
فهرس المحتويات	XII_XI
فهرس الجداول	XIII
فهرس الأشكال البيانية	XIV_XIII
المقدمة	ب-ز
الفصل الأول: الأسس النظرية للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم حول الفلاحة	03
المطلب الأول: المفهوم والأهداف	05_03
المطلب الثاني: خصائص القطاع الفلاحي	07_06
المطلب الثالث: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية	10_08
المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية وآليات تحقيقها	11
المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية وأساليب تنميتها	16_11
المطلب الثاني: السياسة الفلاحية	18_16
المطلب الثالث: استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي	21_19
المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة	22
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي	26_22
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي	28_27
المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الفلاحي	29_28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: دراسة استراتيجية الجزائر في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة	
تمهيد	32
المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر	33
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر	33
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر	39_34
المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	43_40
المبحث الثاني: الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر	43
المطلب الأول: المخطط للتنمية الفلاحية (PNDA)	46_43
المطلب الثاني: إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009_2014	55_46
المطلب الثالث: الميكانزمات الجديدة للإنتاج الفلاحي	60_56

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر	61
المطلب الأول: القطاع الفلاحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي	63_61
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي وتوفير مناصب الشغل	66_63
المطلب الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية	69_66
خلاصة الفصل	70
الخاتمـــة	
قائمة المراجع	82_77

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
01	يمثل نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة (2017 ـ2020) (المساحة:1000 هكتار)	35
02	يمثل القيمة المضافة في قطاع الزراعة (2010ـ 2020) مليار دينار جزائري	64
03	يمثل تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر (2010 ـ2020)	66
04	يمثل تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2010ـ 2020) (مليون دولار)	69

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	يمثلان منحنى بياني يبين فيه المساحة الاجتماعية للجزائر (2010 ـ2020)	35
01	الشكل(أ): المساحة الاجتماعية للجزائر	36
01	الشكل(ب): المساحة الاجتماعية للجزائر بالنسبة 100%	37
02	يمثل منحني بياني يوضح تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة (2010ـ 2020)	41
03	يمثل أعمدة بيانية حجم الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر لفترة (2010ـ 2019)	42
04	يمثل منحني بياني حجم المساحة الغابية بالجزائر لفترة (2010 ـ2020)	51
05	مخطط يوضح التجديد الفلاحي	64
06	يمثل منحنى بياني نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في النتائج المحلي الإجمالي (2010ـ 2020)	65
07	يمثل أعمدة بيانية نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (2010 ـ2020)	65
08	تمثل دائرة نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (2010 ـ2020)	67
09	يمثل منحنى بياني تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر (2010 ـ2020)	67
10	يمثل أعمدة بيانية تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر (2010 ـ2020)	68
11	يمثل دائرة نسبية تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر (2010 ـ2010)	69
12	يمثل منحنى بياني تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2010 ـ2020) (مليون دولار)	70
13	أعمدة بيانية تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2010 ـ2020) (مليون دولار)	70
14	يمثل دائرة نسبية تطور الصادرات خلال الفترة (2010 ـ2020)	71

14	الشكل(أ): يمثل الصادرات الزراعية مليون دولار امريكي	71
14	الشكل (ب): يمثل الصادرات الغدائية مليون دولار امريكي	71

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر الفلاحة من المصادر الأساسية لتلبية حاجات الإنسان الضرورية كما يحظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير لمعظم دول العالم المتقدمة أو النامية وهذا راجع لدوره الهام الحيوي الذي يقوم به في تحقيق التنمية الفلاحية والمتمثلة في زيادة الناتج الفلاحي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا رئيسيا في التنمية الاقتصادية نظرا لكونه يلعب دورا كبيرا في التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمتمثل في توفير الاحتياجات الأولية والغذائية للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في امتصاص البطالة مع توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية والحد من هجرتهم، كما يقوم بزيادة في حجم الصادرات الفلاحية وتخفيض والواردات.

فالجزائر تزخر بإمكانيات طبيعية وبشرية ومالية تؤهلها نحو الاستثمار الفلاحي من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتصارعة، ولتحقيق هذا الدور اتجهت الجزائر إلى العديد من الإصلاحات في السنوات الأخيرة حيث تبنت العديد من السياسات والاستراتيجيات الدعم وتشجيع للقطاع الفلاحي بمختلف الأنشطة الزراعية والفلاحية والحيوانية منها توزيع الأراضي الزراعية للاستصلاح وتقديم الإعانات والقروض بدون فوائد وبتنفيذ مجموعة من البرامج والمخططات التنموية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA.

1- الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها تمثلت صياغتها على النحو التالي:

كيف إستطاعت الجزائر تحقيق التنمية الفلاحية عبر إستراتيجية الدعم المالي الفلاحي؟ وما هي علاقة التنمية الفلاحية بالتنمية المستدامة؟

2- الإشكاليات الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي السياسة الاستراتيجية المتبعة لدعم لقطاع الفلاحي؟

2- ما هي الإمكانات المتاحة للقطاع الفلاحي؟

3- ماذا حققت الاستراتيجيات والمخططات التنموية ومدى مساهمتها زيادة الناتج المحلي والنمو القوة العاملة والتطور التجارة الخارجية؟

3- فرضيات البحث:

- من المحتمل أن الإستراتيجية الفلاحية التي عرفها المخطط الحكومي الجزائري عانت من إخفاقات.

- من المحتمل أن تساهم استراتيجيات الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية.

4- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الفلاحي من خلال ما توصل من نتائج على تسليط الضوء على إمكانيات والمقومات الفلاحية من خلال واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات.

5- أهداف البحث:

- إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.

- عرض واقع القطاع الفلاحي بالجزائر من إمكانيات.

- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي والاستراتيجيات المتابعة من قبل الدولة الجزائرية.

- معرفة ما حققته البرامج والمخططات من مساهمات لتحقيق التنمية الفلاحية.

6- منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل للمخططات للإستراتيجيات في تحقيق التنمية الفلاحية، وظهر ذلك من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إحصائيات المواقع الرسمية الفلاحية والحكومية وعدة مذكرات اعتمدنا عليها كمراجع.

7- حدود البحث:

حدود مكانية:

تم إجراء هذه الدراسة في الجزائر تحت إطار زماني 2020-2010م

حدود زمانية:

تم انجاز هذه الفترة من أجل معرفة مدى مساهمته الاستراتيجيات والمخططات التي قامت بها الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية المضافة والتطور الذي حصل من خلالها كقيمة مضافة في الاقتصاد المحلي والوطني.

8- أسباب اختيار الموضوع:

- مما شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على الدراسة دون غيره من المواضيع، ويمكن تقسيمها إلى:

أ/ الأسباب الذاتية:

- الانحياز في الدراسة إلى المواضيع التنموية.

- الرغبة في البحث في استراتيجيات والمخططات التنموية الجزائرية المطبقة ودورها في تحقيق التنمية الفلاحية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي ومن خلال قوة العمالة والصادرات والواردات.

- الاهتمام بالفلاحة كونها تعتبر مصدرين رئيسيين للأمن الغذائي والاقتصادي للجزائر بدلا من المحروقات.

ب- الأسباب الموضوعية:

- يعتبر الموضوع ضمن تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات.

- كون قطاع الفلاحة متصل بجميع القطاعات الأخرى.

- توضيح الرؤية التي وصلت لها استراتيجية القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى التطور الحاصل في هذا الاقتصاد والقيمة المضافة له.

- يعتبر موضوع البحث من المواضيع المهمة جدا والتي يجب التطرق بها بصفة دورية وذلك لمسايرة التطورات الحاصلة بهذا القطاع ومدى مساهمة الاستراتيجيات التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية الفلاحية ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي والوطني.

9- صعوبات الدراسة:

- عدم وجود الإحصائيات الرسمية الجديدة.

10- الدراسات السابقة:

فيما توفر لدينا من معلومات وفي حدود اطلاعنا على العديد من المذكرات والمجلات والمقالات فان هناك حملة من البحوث العلمية التي تناولت جزء من الموضوع محل الدراسة من أهمها:

1- السياسات العامة لترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر، إعداد الدكتور خليل الزغدي، ولاية الوادي كنموذج للإنتاج الزراعي الجزائر2023 حيث تناول الباحث المضامين الجديدة التي اعتمدت عليها الجزائر لترقية الفلاحة الصحراوية حيث أشار إلى مدام مساهمة الناتج الزراعي في تطوير القطاع الزراعي ودعم الإيرادات العامة للدولة.

2- مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 2012- 1974 رسالة الدكتوراه، إعداد هيشر أحمد التجاني، فرع اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه أبو بكر بالقائد، تلمسان، سنة 2016، حاول فيها تقييم دور القطاع ومن خلال الأدوات الإحصائية التي طبقها وأراد توضيح أهمية القطاع الزراعي توصل إلى نتيجة مفادها انقطاع الزراعي ساهم في التنمية الاقتصادية إلى جانب القطاعات الأخرى، وهذا من خلال دراسة تحليليه تناول فيها دراسة قياسية.

3- الزراعة الجغرافية بين الاكتفاء والتعبئة، أطروحة الدكتوراه، إعداد فوزيه غربي، فرع اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منشوري، قسنطينة، سنة 2008، حيث وضحت في دراستها أن الأمن الغذائي يعتبر هامش بالنسبة للدول النامية.

حيث تقدمت بإشكالية: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي؟

وتوصلت دراسة البحث أن القطاع الزراعي غير مستقر وعاجز عن تلبيه الطلب المحلي إلى درجه اللجوء والاستيراد ومنه تستمر تبعيتها للدول الخارج، وحيث يكون القطاع الزراعي مهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال المعيشي، وهنا يمكن معالجه الموضوع من خلال دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

11- تقسيمات البحث:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، حيث تطرقنا إلى الفصل الأول إلى مفاهيم حول الفلاحة وبدورها قسم إلى ثلاثة مباحث حيث عرجنا في المبحث الأول إلى تعريف الفلاحة وأهدافها وخصائصها وأهميتها ضمن استراتيجيات التنمية. أما المبحث الثاني ما هي التنمية الفلاحية وآليات تحقيقها والمبحث الثالث دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة. أما الفصل الثاني ممثل في دراسة تحليلية إستراتيجية التنمية الفلاحية ومدى مساهمه القطاع الفلاحي في النهوض بالاقتصاد الوطني حيث تطرقنا إلى أداء القطاع الفلاحي بالجزائر في الفترة من 2020_ 2010 وبدوره قسم إلى ثلاثة مباحث حيث ذكرنا في المبحث الأول الإمكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية الفلاحية بالجزائر. أما المبحث الثاني فضم استراتيجيات والمخططات التنموية والبرامج الفلاحية المعمول بها منذ سنة 2010 إلى سنة 2020 في حين تناولنا المبحث الثالث القيمة المضافة من تطور الناتج المحلي والوطني والمساهمات في التطور الاقتصادي الوطني.

الفصـــل الأول:

الأسس النظرية للتنمية الفلاحية

و التنمية المستدامة

تمهيد:

تعد الفلاحة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الفلاحي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به، بعبارة أخرى يسهم تطور القطاع الفلاحي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أمانا واطمئنانا على السلامة الصحية للمستهلك.

كما يسعى كذلك القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة إلى العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، والعمل كذلك على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، وهذا في إطار نظام فلاحي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقق تنمية فلاحيه مستدامة.

مما سبق ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع اعتمدنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الفلاحة

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية وآليات تحقيقها

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفاهيم حول الفلاحة

استحوذت قضية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام، وتعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

المطلب الأول: المفهوم والأهداف

يشغل النشاط الفلاحي مكانة هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الدول والمجتمعات، إضافة لأهمية وضرورته في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات سوى البشرية أو الكائنات الحية الأخرى التي تعتمد حياتها على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار في البقاء، مما سبق سوف نحاول من خلال هذا العنصر التطرق لمفهوم الفلاحة وكذا تحديد أهداف القطاع الفلاحي.

أولا: مفاهيم حول الفلاحة

1- مفهوم الفلاحة

- هي عملية إنتاج الغذاء، العلف والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان. كلمة زراعة تأتي من «زرع» الحب زرعاً أي بذره، وحرّت الأرض للزراعة أي هيئها لبذر الحب. قديماً زراعة كانت تعني «علم فلاحة الأراضي فقط ولكن كلمة زراعة الآن تغطي كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والعلف والألياف شاملة في ذلك كل التقنيات المطلوبة لتربية ومعالجة الماشية والدواجن.[1]

وتعرف أيضا على أنها علم وفن لصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تنفع الإنسان يعتبر تعريف الزراعة علماً حديثاً لأن الزراعة قديما كان ينظر إليها أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم ترك البذور للنمو تحت الظروف الطبيعية إلى أن يأتي موعد حصادها ليعمل المزارعون على حصادها.[2]

- **الممارسات الزراعية الجيدة:** نهج لضمان سلامة المنتجات الزراعية الطازجة على مستوى المزرعة والإنتاج للإنسان، وأيضاً عبارة عن معايير للإنتاج الزراعي من شأنها ضمان سلامة وأمان الغذاء والعاملين في إنتاجه.

- **التصنيع الزراعي:** عملية تصنيع تشمل كل ما له علاقة بمخرجات ومدخلات الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من التصنيع ليس بالجديد فقد كان ملازما للإنسان رغم انخفاض تقنية التصنيع المستخدمة لتوفير احتياجاته من الغذاء والإيواء وغيرها.

[1] وفاء الروابدة، **الزراعة والتصنيع الزراعي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص 2

[2] ليث حمدي عبد الله الطالب، **مقدمة عن الإنتاج الزراعي وأهميتها**، كلية التربية الأساسية، قسم العلوم العام، جامعة الموصل، العراق، ص 4.

2- عوامل قيام الفلاحة

أ- التربة: تُعتبر التربة البيئة الأولى لنمو النباتات، ومن أهم ميزات التربة حتى تكون صالحة للزراعة هي الخصوبة، وقد حظيت التربة في الوطن العربي على هذه الخاصية نظراً لوجود عدد من مجاري الأنهار، كنهر النيل ودجلة والفرات وغيرها.

ب- الأيدي العاملة: تُعتبر الثروة البشرية من أهم عوامل نجاح الزراعة وقيامها، حيث إنّ الفلاح وعمال الزراعة ذوي الخبرة في هذا المجال من أهم العناصر المؤثرة في ضمان إنتاج جيّد من المزروعات، ويجب أن تتوفر لدى هذه الفئة الخبرة والكفاءة في هذا الشأن.

ج- رأس المال: تحتاج المشروعات الزراعية إلى رأس المال لقيامها، ولتقديم كل ما يحتاجه الزرع من متطلبات لضمان الحصول على مردود زراعي ومادي من هذا النشاط.

د- المناخ: يختلف المناخ من منطقة لأخرى وفقاً للموقع الجغرافي، حيث يساعد المناخ المعتدل على نمو النباتات بشكل أفضل من أي مناخ آخر.

هـ- السوق: تعتبر عوامل قيام الزراعة مكملة لبعضها بعضاً، فعنصر السوق مثلاً يعد مهماً جداً، وذلك لتسويق وعرض المنتجات الزراعية وإيصالها للمحتاج لها والمستفيد منها.

3- أهم فوائد القطاع الفلاحي:

هناك عدة فوائد للقطاع الفلاحي تتمثل في[1]:

- تعتبر الزراعة مصدراً أساسياً للغذاء.
- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.
- تندمج منتجاتها بالصناعة كالقطن وقصب السكر وغيرها. تعتبر مصدراً مالياً للعديد من المشروعات.
- تعتبر زينة للبيئة المحيطة بالإنسان.
- الحد من نسبة التلوث في الهواء.
- تخفيف درجات الحرارة المرتفعة والرطوبة في الجو.
- الحد من انجراف التربة وتخفيف حدة الرياح.

[1] عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. ص 96-97.

- تحقيق عملية التبخر.
- رفع مدخلات النشاط الصناعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي القومي.

4- مشاكل القطاع الفلاحي:

هناك عدة مشاكل يمكن أن تواجه القطاع الفلاحي تتمثل في[1]:

- انتشار مشاكل التصحر، وهي عدم وجود القدرة الإنتاجية للنبات لدى الأرض القوية:
  - الجفاف لفترات طويلة.
  - انجراف التربة بشكل كبير.
  - الرعي الجائر.
- إجهاد التربة من خلال الإفراط في زراعة المحاصيل التي تصبب بذلك.
- نقص الأساليب التكنولوجية المتطورة والحديثة في الزراعة.
- الزحف العمراني على حساب القطاع الزراعي.
- الاعتماد على الأمطار فقط لري المزروعات، معا يؤدي إلى انخفاض المستوى الإنتاجي لأدنى المستويات.
- حدوث تغيرات على المناخ.

ثانيا: أهداف القطاع الفلاحي

يمكن حصر أهم هذه الأهداف في النقاط التالية[2]:

- تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك التصنيع الزراعي.
- تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسمح لنا بالتصدير لتوفير عملة أجنبية ويعمل على تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- العمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج (أرض، ماء ... إلخ).
- العمل على تقليص نسبة الفاقد في الإنتاج الزراعي وانخفاضها إلى أقل حد ممكن.

[1] رشام جهينة، عيسات فاطمة، **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة البويرة يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص 11.

[2] عارف جواد سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

المطلب الثاني: خصائص القطاع الفلاحي

– تعدد المنتجات الفلاحية: فغالباً ما تقوم الوحدة الإنتاجية الزراعية (المزرعة) بإنتاج عدة منتجات في وقت واحد مثلاً نتاج الماشية في المزرعة لحوم، ألبان، صوف، جلود أسمدة ونتاج محصول القمح حبوب وتبن وقش ونتاج الدواجن لحوم وبيض وأفراخ ... الخ.

– وقد تكون هذه المنتجات المتعددة ذات قيم متفاوتة لذا فمن الضروري تحديد تكلفة كل منتج بشكل صحيح من خلال توفر نظام الملائم للنشاط الزراعي خصوصاً وأن ظاهرة التكاليف المشتركة بين المنتجات تتطلب توزيعها استناداً إلى أسس علمية وصحيحة كل هذا يهدف تحديد تكلفة كل منتج بشكل دقيق بحيث تتمكن الوحدة الإنتاجية الزراعية من اتخاذ القرارات الهامة التي من شأنها التوسع في إنتاج بعض المنتجات أو التقليل من إنتاج البعض الآخر.

– موسمية الإنتاج الزراعي حيث تتميز الغالبية العظمى من المحاصيل الزراعية بموسمية الإنتاج، أي يتم زراعة المحاصيل وحصادها في مواسم معينة من السنة ولا يمكن في مواسم أخرى، وهذه الخاصية ستؤثر على حجم العمل المحاسبي الذي سيزداد في موسم الزراعة والحصاد وتقل كإجراءات في مواسم الانتظار والاستعداد للموسم الجديد وبالتالي سيؤثر ذلك على سياسة إدارة المنشأة حول استخدام الكوادر المحاسبية التي سيزداد استخدامها في موسم الزراعة ويقل أو يتحدد في موسم آخر.. كما يترتب على خاصيته الموسمية في الإنتاج الزراعي موسمية الدخل للمزرعة حيث تحصل المزرعة على دخلها وبشكل كبير في نهاية الموسم الزراعي فقط وليس على مدار السنة ضخامة قيمة الخدمات التسويقية والتخزينية يترتب على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي.

– ظهور الحاجة الملحة للاستعانة بالخدمات التسويقية التخزينية كوسيلة لاستقبال المنتجات الزراعية وتنظيم تدفقها للأسواق حسب الحاجة بحيث تضمن عدم تدفقها كلها مرة واحدة في نفس الوقت مما يؤدي إلى هبوط أسعارها إلى مستويات تقل كثيراً عن تكاليف إنتاجها، كما تتصف غالبية المنتجات الزراعية بقابليتها[1].

التلف وبدرجات متفاوتة. فالقطن والحبوب محاصيل بطيئة التلف بينما يلحظ بان الفواكه والخضر ومنتجات الألبان سريعة التلف الأمر الذي يدفع إدارة المنشأة الزراعية إلى توفير المخازن الجيدة وتوفير وسائل تسويقية قادرة على التخفيف من ظاهرة التلف في المنتجات أن كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تسويق وخزن المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً بحيث يعوق ومن كثير من الحالات تدفق هذه المنتجات الزراعية من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.

[1] حسن طاهر الجبوري، **النشاط الزراعي – مفهوم – أنواع – خصائص**، كلية المستقبل الجامعة، قسم المحاسبة، 2022، ص. ص 2-3.

– صعوبة تقدير الإنتاج الزراعي مقدماً ويتأثر الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً بالعديد من العوامل الخارجية.. حيث تلعب العوامل الجوية الحرارة والبرودة والأمطار والعوامل البيولوجية كالآفات الزراعية دوراً كبيراً في هذا المجال، ويترتب على هذه الخاصية صعوبة تقدير كميات الإنتاج المنتظر للاستعانة بها في وضع الموازنات التخطيطية طويلة الأجل ولكن هذه الصعوبة يمكن تجاوزها من خلال وضع موازنات تخطيطية لفترات قصيرة الأجل مثل السنة المالية، أو الدورة الزراعية.

– تداخل الأنشطة الزراعية بعضها مع البعض الآخر، فمخرجات بعض الأنشطة الزراعية يمكن أن تكون مدخلات لأنشطة زراعية أخرى فمثلاً منتجات حقل الحنطة والشعير يمكن أن تكون مدخلات (مادة أولية لمعمل العلف في نفس المزرعة ومنتجات هذا المعمل تصبح مدخلات لنشاط الإنتاج الحيواني (ماشية دواجن وبالعكس مثلاً ما ينتج من النشاط الحيواني من أسمدة عضوية ستستخدم لزيادة خصوبة الأرض وهكذا.. إن هذا التداخل بين الأنشطة الزراعية يتطلب وجود نظام محاسبي قادر على احتساب تكاليف كل نشاط زراعي في المزرعة (كل) منتوج) وبشكل دقيق بهدف معرفة نتائج كل نشاط (ربح / خسارة) وبهدف التخطيط بشأنه واتخاذ القرارات اللازمة للتأكيد على الأنشطة الرابحة في الزراعة والعمل على تلاقي الخسائر الحاصلة في الأنشطة الأخرى.

– إمكانية تغيير تبويب الأصول الزراعية الحيوانية من أصل ثابت إلى متداول أو من متداول إلى ثابت باختلاف الغرض من اقتنائها.[1]

فمثلاً كما تعد أن ماشية التربية وماشية العمل وماشية الألبان هي أصول الزراعية ثابتة في المزرعة أي أن الغرض منها هو استخدامها في العمليات الإنتاجية الزراعية لهدف الحصول على منتجاتها أو خدماتها ، إما ماشية التسمين فهي أصول زراعية متداولة لان الغرض من وجودها في المزرعة هو تسمينها والمتاجرة بها حين وصولها للوزن المطلوب ، وهنا يمكن لإدارة المزرعة أن تتخذ قراراً بتحويل مثلاً عدد من رؤوس ماشية التسمين إلى صنف ماشية تربية لأن الإدارة قررت الاحتفاظ بهذه الرؤوس واستغلال قدرتها الإنتاجية لزيادة أصول المزرعة، هذه الحالة تتطلب من محاسب المزرعة تسجيل القيد المحاسبي الملازم لإثبات كلفة أو قيمة الرؤوس المحولة من صنف إلى صنف آخر ذلك القرار سيؤثر على أسلوب عرض الأصول ثابتة أو متداولة في الميزانية العمومية.[2]

[1]– حسن طاهر الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 3-4.

[2]– **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية

هناك تيارات أو استراتيجيات تنادي في اتجاهات مختلفة في عملية التنمية الاقتصادية، فنجد من يدعو إلى تبني أولوية الفلاحة على غيرها من القطاعات، وهناك من ينصب اهتمامه حول الصناعة كأولوية في إستراتيجية التنمية، إضافة إلى تيارات أخرى تنادي بإستراتيجية التنمية المتوازنة.

أولا: إستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الفلاحة

تعد إستراتيجية التنمية الفلاحية احد أهم الاستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث ترتكز على النمو الفلاحي ومعدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية، وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي ومعدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية، وانه لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب في الوقت نفسه تشجيع القطاع الصناعي ذو العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث أن القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات من جهة كصناعة النسيج والصناعات الغذائية. ويعتبر مستهلكا لمخرجات صناعات متعددة من جهة أخرى كالآلات، الأسمدة، أنظمة الري، المواصلات وغيرها مما يعزز قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[1].

كما تعد الفلاحة نقطة محورية في عملية النمو، حيث تفيد تجارب العالم المتقدم من الناحية التاريخية أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة عل التقدم الذي يحرزه القطاع الفلاحي[2]. أضف إلى ذلك فهي تمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، ولهذا تتطلب عملية التنمية هذه الدول تحقق فائض في الإنتاج الفلاحي يكفي لسد حاجيات السكان، مما يساهم في إزالة اغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

وعلى صعيد آخر، يعتبر التغيير الفني في الريف المفتاح نحو تحقيق النمو الفلاحي، إذ لابد من التركيز أكثر على التحسين النوعي واستخدام أكبر للأسمدة والمعدات الحديثة الأخرى، والاستثمار في الري والنقل والطاقة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الأخرى المرافقة للفلاحة كالتعليم والصحة وتحسين دخول الفلاحين وتخفيض مستوى الفقر[4].

---

[1] أبو الخير كمال حمدي، **استراتيجيات التنمية الزراعية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر،1997، ص172.

[2] عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان،1972، ص 299.

[3] بويهي محمد، "**القطاع الفلاحي ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتورة في العلوم في العلوم الاقتصادية فرع علوم تسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 15.

[4] بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الأول حول "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر" المنعقد يومي 14و15 جانفي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2014، ص 4.

وفي هذا الإطار، كان دعاة هذه الإستراتيجية يرون ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي من خلال إعطائه القسط الأكبر من الاستثمارات والجهود الإنمائية، وقدموا في ذلك الحجج التالية [1]:

- الفلاحة تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية.
- تطوير الفلاحة وإعطائها الأولوية في التنمية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل ايجابي في توزيع الدخل، فزيادة المداخيل تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الأخرى، خاصة في المراحل الوسيطية لعملية الإنتاج.

ثانيا: إستراتيجية التنمية المتوازنة

ترتكز هذه الإستراتيجية على ضرورة تحقق نمو متوازن في شتى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع على قطاع آخر، فالعلاقات المتبادلة والمتعددة بين قطاعي الصناعة والفلاحة تقضي ضرورة أحداث تنمية فلاحية مواكبة لعملية التنمية الصناعية، فالصناعة تمتص فائض قوة العمل من القطاع الفلاحة بما يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الفلاحي، إضافة إلى أن التقدم الصناعي يزود القطاع الفلاحي بالعديد من مستلزمات الإنتاج الفلاحية كالأسمدة والمبيدات والآلات، وارتفاع الدخول في القطاع الفلاحي يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى، بينما ارتفاع مستويات الدخول في القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى اتساع الأسواق الذي يؤدي إلى تنمية وسائل المواصلات وغيرها، مما يتسبب في نمو النشاط التجاري للمنتجات الفلاحية، وبالتالي دعم اقتصاديات الفلاحة وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين يدعو إلى التنمية المتوازنة بينهما وذلك حتى يتحقق النمو المستقر على الاقتصاد القومي[2].

ثالثا: أثر إستراتيجية التنمية غير المتوازنة على القطاع الفلاحي

إن إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية أدى إلى فشل التجارب التنموية في اغلب الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية، لأنها أهملت دور القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق تنمية متوازنة[3]:

---

[1] نواصري مختار، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص9

[2] عجمية محمّد عبد العزيز، الليثي محمّد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2000، ص.ص 268،269.

[3] حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 30.

وعلى هذا الأساس، فانه لا يمكن دراسة إستراتيجية التنمية الفلاحية وهي منعزلة، إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن، أي التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وما بين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وكذا التوازن في التدفقات بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم.

ويشير باحثون اقتصاديون في ذلك إلى التوازن المثالي الذي أنجز وتحقق في تايوان وبقية شرق آسيا من خلال برنامجهم للتنمية بعد عام 1945، حيث يرون أن أساس نجاح التنمية في هاته الدول يكمن في الحجم الكبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية، وهذا الاستثمار كان قد وجه ليس فقط نحو الفلاحة، وإنما أيضا إلى صناعات صغيرة في الريف، حيث كان هناك التزام بتعهد قوي بتنمية رأس المال المادي والبشري وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير الفلاحي[1].

[1] القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص، ص 292،293

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية وآليات تحقيقها

تعتبر التنمية الفلاحية أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث استحوذت قضية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام، وتعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها. انطلاقا مما سبق سوف نحاول في هذا المبحث التطرق لماهية التنمية الفلاحية وآليات تحقيقها، حيث تم تقسيم هذا المبحث لثلاثة مطالب.

المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية وأساليب تنميتها

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية

- ✓ "التنمية الفلاحية هي العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن"[1].
- ✓ "التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)[2].
- ✓ تعبر التنمية الفلاحية عن الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي، والذي يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في الحقل وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية. فهي بذلك تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية تهتم بالمؤشرات الفلاحية (زيادة إجمالي الناتج الفلاحي رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الفلاحي، توسيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي ومنه تكوين مناصب شغل، وكذا إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي)[3].
- ✓ يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو زيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث إن زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، وكذا استخدام الآلات الزراعية، كما تشمل تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي[4].

---

[1] النجفي سالم التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، الطبعة 2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 25.

[2] لقوشة رفعت، **التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**، الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 1998، ص 11.

[3] عبيرات مقدم، **التنمية الزراعية في الوطن العربي – معوقات وآفاقها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة عهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 2.

[4] البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1971، ص20

✓ تعبر إستراتيجية التنمية الفلاحية على التخطيط بعيد المدى، والذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين، أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها"[1].

✓ "التنمية الفلاحية هي إحدى جوانب التنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"[2].

✓ "التنمية الفلاحية هي كل السبل المعتمدة في زيادة الإنتاج الفلاحي، ابتداء من تنظيم العلاقات الفلاحية في الريف إلى استخدام الموارد وتوفير المقومات، فضلا عن السياسات الفلاحية التي تعتمدها الدولة "[3].

ثانيا: أساليب التنمية الفلاحية

تستخدم التنمية الفلاحية أساليب مهنية في سبيل زيادة نمو الإنتاج الفلاحي، ومنه التأثير على القطاع الفلاحي ككل، ويتم ذلك وفق ضوابط معينة، لضمان السير الحسن لعملية التنمية في هذا المجال.

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسين لزيادة الإنتاج الفلاحي[4]:

أ– أسلوب التنمية الفلاحية الراسية (التوسع الراسي): ويتمحور حول زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة، أي دون إضافة مساحة جديدة. ويتم هذا الأسلوب في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة المزروعة، كما يقوم هذا الأسلوب على العناصر التالية:

- تحسن أصناف المنتجات، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة أكثر مردودية وملائمة لذوق المستهلك، وأكثر مقاومة لظروف البيئة.
- العناية باختيار الأرض الموافقة لزراعة كل محصول.
- احترام مواعيد الجني والحصاد.
- العناية بتجهيز المنتوج الفلاحي للتسويق (تنظيف، فرز، تعليب ...)

---

[1] مبروكي الطاهر، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث (العدد 9)، جامعة ورقلة، 2011، ص 193

[2] البيلاوي حازم، **التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1967، ص 22.

[3] الهاشمي رضا مطر، **التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية (المجلد الثامن، العدد 3،4)، جامعة القدسية، العراق، 2005، ص 3.

[4] أنظر:

– مولاي حسين، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية–كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص11.

– الشرفات على جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض**، الطبعة1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 11–12.

ب – أسلوب التنمية الفلاحية الأفقية (التوسع الأفقي)

تتمثل هذه الطريقة في عملية التوسع في المزروعة، وهذا عن طريق استصلاح أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل، وبالرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنها تصادف عدة مشاكل من بينها:

- ضخامة حجم الاستثمار، وهو ما يتوقف على حجم التمويل اللازم لذلك.
- طول فترة الاستثمار، حيث تختلف هذه الفترة باختلاف ضخامة الاستثمار وباختلاف الأراضي المستصلحة أيضا.
- قلة العائد على الاستثمار، لان استثمار رأس المال في الفلاحة لا يؤدي إلى الحصول على عائد مرتفع أو استثنائي كما يحدث في كثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: عوامل التنمية الفلاحية

يعتمد القطاع الفلاحي بصفة عامة على عدة عوامل أو مقومات تتفاعل مع بعضها لتحديد أوجه النشاط الفلاحي، إذ تعتبر ركيزة أساسية لعملية الإنتاج الفلاحي، كما أنّ توفرها وتنوعها يؤدي إلى زيادة وتنوع الإنتاج الفلاحي[1] .

1– العوامل الطبيعية : تتضمن العوامل الطبيعية ما يلي : الموقع الجغرافي والمناخ، الموارد الأرضية والموارد المائية.

أ) – الموقع الجغرافي والمناخ:

- **الموقع الجغرافي:** يمكن التمييز بين نوعين من المواقع هما: الموقع المطلق والذي يحدد بخطوط الطول ودوائر العرض، والموقع النسبي الذي يحدد في ضوء مكان ما أو إقليم بالنسبة لأماكن أو أقاليم أخرى. ويعد الموقع من أهم العوامل البارزة التي تؤثر في تطوّر الحياة الاقتصادية والسياسية والحضارية، وحتى الأهمية الإستراتيجية للأقاليم، فالقرب من مناطق الاستهلاك مثلا له دور كبير في تحديد الإنتاج وتسويقه[2].

كما يؤثر الموقع الجغرافي على مدى إمكانية القيام بمشروعات معيّنة للتوسع في النشاط الفلاحي كإقامة السدود، إنشاء الأسواق، مد شبكات السكك الحديدية والطرق البرية.

- **المناخ:** يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج الفلاحي، فالمناخ السائد في إقليم معين يؤثر من ناحية توزيع الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم، كما أنّه يؤثر بطريقة غير مباشرة على توزيع المحاصيل الفلاحية بأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها، وكذا توزيع الحيوان وغذائه، كما يؤثر

[1]– سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة** – أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1948 قالمة (2014،205) ص 78.

[2]– بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد النعيم، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1986، ص76

أيضا في توزيع الإنسان ونشاطه. فقد يتقيّد الإنسان في زراعته لمحاصيل معينة بظروف مناخية معينة كذلك قد تؤدي الظروف المناخية كحالات البرد الشديد إلى عدم حيازة مساحة كبيرة من الأرض في نطاق الاستغلال الفلاحي أو أي استغلال اقتصادي آخر لفترة طويلة خلال السنة. ولدراسة أثر المناخ في الإنتاج الفلاحي يتوجب الرجوع إلى دراسة عناصره المختلفة من درجة الحرارة، رياح ورطوبة.

ب) ــ الموارد الأرضية: وهي تشمل الأراضي الفلاحية، الغابات، المراعي.

- **الأراضي الفلاحية:** إنّ المقصود بالأرض ليس فقط سطح الأرض، ولكن ما فوق سطح الأرض وما تحتها، بمعنى ما تتضمنه الأرض من موارد اقتصادية يزداد الطلب عليها، نظرا لأنّ الحاجة كبيرة بالنسبة إليها. والموارد الاقتصادية التي تتمثل في سطح الأرض هي الرقعة الزراعية والأراضي الممكن زراعتها. وما تحت سطح الأرض هي الموارد الأولية، فهي لا توجد بنفس الوفرة في جميع المناطق بل يتفاوت توزيعها جغرافيا [1].

وعلى الرغم ممن تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلاّ أنّ الأرض الفلاحية تبقى ببعدها الكمي (المساحة)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، ومنها تبدأ الخطوات الأساسية الأولى لتطوير هذا الإنتاج، كما أنّ الأرض الفلاحية تعد ثروة إستراتيجية لا بدّ من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافة إضافة إلى أنّها بمفهومها الإنتاجي الفلاحي قابلة للزيادة أو النقصان من حيث المساحة، وقابلة للتحسن أو التدهور من حيث الخصوبة، وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران من حيث المساحة، قابلة للتحسن أو التدهور من حيث الخصوبة. وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران بشكل متعاكس في مساحة الأرض الفلاحية، فالمجموعة الأولى تؤثر إيجابيا وتؤدي إلى زيادة المساحة (توسع أفقي في أراضي خصبة، ري، استصلاح أراضي صحراوية ...) والمجموعة الثانية تؤثر سلبا، ويمكن أن تؤدي إلى تدهور وتآكل أو تصحّر الأرض الفلاحية، وبالتالي انحصار مساحتها (التوسع العمراني، الاستغلال التجاري الجائر، الانجراف والتعرية، التملح ...)،كما أنّ تباين الظروف والعوامل المناخية (خاصة الرطوبة والحرارة) واختلاف وبيولوجي للتربة وتفاوت عمقها من مكان إلى آخر، أمور تؤدي إلى التباين في الخصوبة الطبيعية، وبالتالي في الطاقة الإنتاجية، وهذه الخصوبة بدورها تتغير إيجابيا أو سلبيا، وذلك تبعا لنوعية وطبيعة نشاط الإنسان الذي يتعامل مع الأرض .كما يضيف التدخل الإيجابي في الأرض (عملا وتسميدا ودورة زراعية ويا وصرفا وإدارة مناسبة ...) إلى الخصوبة الطبيعية للتربة

[1]- سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

خصوبة مكتسبة يمكن أن تنموا باستمرار مع تقدم وتحسن التقنيات والمدخلات الفلاحية، إلاّ أنّ الاستغلال السيئ والجائر للأرض يؤدي إلى استنزافها وإضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض وإلى تدميرها أحيانا[1] .

- **الغابات:** تعتبر الغابة عنصرا حيويا مكملا مع النشاط الفلاحي والريفي العام، ويأتي دور الغابة البيئي في المقدمة بالنسبة لخطر التصحر، وهو دور تنظيم وحماية ووقاية وتجميل وتلطيف المناخ، والتخفيف من تقلباته وتنقية الهواء من الغبار والغازات الملوثة. فهي تمتص كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، خاصة عندما تكون في طور النمو والتكوين، كما تساهم الغابات كذلك في تثبيت التربة وتحسين بنيتها، وغناها بالمواد العضوية، وكذا زيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء دون انتشار التصحر بالتالي المساهمة في تحسين المحاصيل الفلاحية. كما أنّ للغابات وظيفة إنتاجية اقتصادية فهي مصدر لكثير من المواد الأولية أهمّها الأخشاب، وثمة منتجات أخرى غير الأخشاب كالفلين وبعض الزيوت والثمار ذات القيمة الغذائية، ويضاف إلى هذا القيمة الإنتاجية والاقتصادية غير المباشرة. باعتبارها مورثات (الجينات) التي تشكل المادة الجوهرية لتطوير الفلاحة وزيادة دخلها، وضمان تجديد ذاتها باستمرار[2]
- **المراعي:** تكمن أهمية المراعي في مدى مساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية (ماعز، أبقار، أغنام)[3].

ج) – الموارد المائية: يعتبر الماء من أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق، حيث يعتبر مصدر للحياة للكائنات الحية وعاملا أساسيا ترتكز إليه حياة الإنسان وكافة أنشطته الاجتماعية والاقتصادية وعلى الأخص في مجال الفلاحة والصناعة، فالموارد المائية موجودة في كل مكان ولكن بكميات متفاوتة.

وتتعدّد مصادر المياه في الطبيعة إلى أنواع عديدة[4]:

- **مصادر تقليدية:** مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية.
- **مصادر غير تقليدية:** تحلية مياه البحار ومياه التنقية.

2– العوامل البشرية : يعتبر الإنسان من أكثر موارد الإنتاج أهمية فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو المستهلك لهذه السلع والخدمات.

---

[1]– وازن صالح، **تنمية الزراعة العربية– الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 9

[2]– **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

[3]– المخادمي عبد القادر رزيق، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 76.

[4]–كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، **التسعير الاقتصادي للموارد المائية – مابين إشكالية السعر وحقيقة القيمة –** الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي المنعقد يومي 27و28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص 5.

3- العوامل الرأسمالية : المقصود برأس المال العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية، حيث تعتبر بمثابة مدخلات تشمل الموارد المالية والمكننة الفلاحية والتكنولوجيا، الأسمدة والمبيدات، الثروة الحيوانية والتي في مجموعها تكوّن جزءا من الرأس المال الفلاحي، فهذه الأخيرة تدخل في الفلاحة بكميات ونسب مختلفة على حسب مرحلة الفلاحة التي مر بها البلد[1].

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية

تعد السياسة الفلاحية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق أمن غذائي شامل.

أولا: تعريف السياسة الفلاحية

يمكن تعريف السياسة الفلاحية على أنّها:

1- مجموعة الإجراءات والتدابير التي تبنتها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات ورفع مداخيل الفلاحين[2].

2- هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الفلاحة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته[3].

1- مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الفلاحي من التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية التحتية والفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الفلاحية وغيرها. وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الفلاحية[4].

---

[1]- كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 87

[2]- نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الفلاحية في الأقطار العربية، السنة الثانية العدد 21 سبتمبر 2003، ص4.

[3]- رحمن حسن الموسري، **الاقتصادي الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص199.

[4]- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الاقتصادية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 35.

وبهذا فإنّ السياسية الفلاحية هي مجموعة الأهداف العامة المطلوب تحقيقها والتي تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ضمان إنتاج كافي بأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاهية (الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر عائد وضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي) ، وذلك بصياغة سياسة فلاحية مناسبة تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة تنمية المجتمع وتأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل والمترابط فيما بين التنمية الريفية والحضرية والمتطلبات الخاصة بكل منها[1].

ومنه نستخلص أنّ السياسة الفلاحية هي مجموعة من القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم وتطوير القطاع الزراعي في بلد ما، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف محددة.

ثانيا: أهداف السياسة الفلاحية

تستهدف السياسة الفلاحية بشكل عام تحقيق تنمية ريفية متوازنة ولذلك لا بد من أن تراعي وجود بنية فلاحية متنوعة، وأنظمة مختلفة لملكية الأرض الفلاحية والثروة الحيوانية وتتفاوت في حجم الحيازات الفلاحية وأنواعها، وأن تأخذ والاعتبار علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبين الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتعمل السياسة الفلاحية من خلال وسائلها أدواتها المختلفة على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو إنتاج سلع فلاحية بنوعية جيدة. واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج لا تتعارض مع الأهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة.

1- كما أنها تعمل على تحقيق التوازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الفلاحية وحماية البيئة من ناحية. وبين مصالح الفلاحين واحتياجات ومصالح الفئات الأخرى من السكان وخاصة ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة من ناحية ثابتة وأن يقوم هذا التوازن على مبادئ العدالة والكفاءة والديمومة[2].

2- وتهدف السياسة الفلاحية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الفلاحي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف ا لسياسة الفلاحية بما يأتي[3] :

- **وتحقيق الجدارة الإنتاجية:** ويعني هذا الهدف توفير جميع الموارد الفلاحية الحالية اللاّزمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الفلاحية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الفلاحية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- مزلف سعاد، **آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر _ دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة (2000،2017)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2019 /2020 ، ص34.

[2]- وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية**، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995، ص6.

[3]- مزلف سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 35-36.

- **ارتفاع حجم الصادرات**: إنّ من أهداف السياسة الفلاحية زيادة كمية السلع والغلات الفلاحية التي تصدر إلى خارج البلد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللاّزم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يستلزم دراسة قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الفلاحية الوطنية والأجنبية ومن ثمة التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

- **عدالة التوزيع**: إنّ عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي م أهداف السياسة الفلاحية، وتعني عدالة توزيع الدخول محاولة الحد من اتساع الفوارق بين دخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال).

ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات للوصول إلى:

- نظام فلاحي يعتمد التكنولوجيا المتطورة في إنتاج سلع غذائية وفلاحية بمواصفات عالية وبما يلبي متطلبات السوق وأذواق المستهلكين.
- قطاع فلاحي يسهم في حماية البيئة الطبيعة من خلال تبني تقنيات وأنماط استعمال للأراضي الفلاحية قابلة للاستدامة، مع أسس ومتطلبات المحافظة على التربة والمياه والثروة الحيوانية والنباتية.
- قطاع فلاحي يشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق الريفية.
- قطاع فلاحي يعتمد على منتجين يشاركون وأسرهم مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- إنتاج حيواني يرتبط بالأرض الفلاحية، ويتسم بالكفاءة والملائمة لظروف الإنتاج وأساليب التربة المحلية.
- فلاحة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وتطوعه لخدمة المجتمع والبيئة حاضرا ومستقبلا.
- اقتصاد فلاحي يوفر فرصا وحوافز للأجيال القادمة للاستثمار المجدي في القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: إستراتيجيات دعم القطاع الفلاحي

سوف يتم التطرق في هذا المطلب لمختلف الإستراتيجيات المهمة المتخذة من طرف الحكومات والتي من شأنها أن تساهم في دعم القطاع الفلاحي، كذلك التطرق لمفهوم الدعم الفلاحي وأساليب التمويل المتخذة وطبيعة عمليات التمويل المتبعة والتي تعتبر ركيزة من ركائز تطوير القطاع الفلاحي.

أولا: مفهوم الدعم الفلاحي

عرّف الدعم على أنّه مساهمة مالية تقدمها مباشرة من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، ما يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض، والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل مساعدات من جانب الحكومة كما هو في حالة الفئات الغربية أو الجمركية، أو تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني). يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار أو التحول.

ثانيا: أساليب الدعم الفلاحي

هناك أسلوبين من أساليب الدعم الفلاحي والتي يمكن إيجازها في الآتي[1] :

1- **أساليب الدعم المباشر**: يمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، وقد يكون في شكل مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات، وقد يكون المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعي ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني والرعوي، التمويل، استخدام مياه الري، الدعم التكنولوجي.

2- **أساليب الدعم غير المباشر**: يشمل هذا النوع جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين عن المحاصيل الفلاحية.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي تسعى إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق مساعدة صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات ومنها:

1- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية.

2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

3- نقل وتوطين التقنيات الحديثة.

[1] غردي محمّد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص110.

4- تحقيق التنمية الاجتماعية.

5- تحقيق فائض إنتاجي.

6- للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.

رابعا: طبيعة التمويل الفلاحي

يعد التمويل أحد أهم الركائز في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته ويقصد به الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، فهو العصب الأساسي لعملية التنمية.

- أهمية تمويل القطاع الفلاحي: وتكون أهميته بمقدرة الفلاحين لاستغلال أراضيهم أحسن استغلال ودعمهم.

- مصادر التمويل الفلاحي ومؤسساته: تشمل مصادر الأموال التي تستخدم لتحقيق التنمية الفلاحية في مصدرين أساسين: مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل خارجية.

1- مصادر تمويل ذاتية: وهو الذي يستخدم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون لجوء إلى مصادر أخرى.

2- **التمويل الخارجي:** ويكون باستخدام المتاح في السوق المالي سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل نميز في ذلك المصادر التالية:

أ- المصادر المحلية: وتتضمن مدخرات الأفراد، التجار والبنوك التجارية، في حين تشمل المصادر العامة على المؤسسات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية.

ب- المصادر العامة (الحكومية): تقوم الحكومة بدور مهم في تقديم التمويل إلى الفلاحين لحاجتهم الماسة إليه، فالحكومة هي الوسيلة الوحيدة التي لديها الإمكانيات الواسعة للقيام بعملية التمويل. وتتمثل المصادر العامة لتمويل التنمية الفلاحية فيما يلي:

- البنوك الحكومية.
- الجمعيات التعاونية.

ج- المصادر الأجنبية: نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار خاصة في الدول النامية، ويمكن حصر المصادر في العناصر التالية:

- الاستثمار الأجنبي الخاص.
- المعونات الدولية الأجنبية.

خامسا: أنواع التمويل الفلاحي

يمكن تحديد أنواع التمويل استنادا إلى المعايير الموضوعية لذلك كما يلي:

1- من حيث المدة:

- تمويل قصير الأجل.
- تمويل متوسط الأجل.
- تمويل طويل الأجل.

2- من حيث الغرض:

- تمويل الاستغلال: ويقصد به الأموال التي ترمي لمواجهة النفقات المتعلقة بتشغيل الدورة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء مواد خام ودفع أجور العمال وغيرها من المدخلات اللاّزمة للعملية الإنتاجية، قصد الاستفادة منها والحصول على عائد في نفس الفترة.

- تمويل الاستثمار: وهي موجهة للنفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي ومختلف العمليات التي يترتب عنها زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع الفلاحي.

- التأمين الفلاحي: يعد التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بكل عاملو القطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دورا كبيرا في التنمية الفلاحية. وهو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية من المخاطر ضدّ خسارة محتملة. والتأمين الفلاحي هو منتج خاص من منتجات التأمين، إذ يستعمل من قبل الشركات الفلاحين، وهو لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنّه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، تربية المائيات والبيوت البلاستيكية [1].

- التسويق والإرشاد الفلاحي: إنّ القطاع الفلاحي بحاجة ماسة لنظام تسويق وإرشاد وذلك تماشيا مع البيئة المتغيرة المؤثرة وذلك أنّ هذا القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية اضطرابا وذلك في السوق المحلي والعالمي فيما يتعلق بالوفرة وتذبذب الأسعار.

[1]- أنظر:

- محمّد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، ص 04.

- منير قاقة وآخرون، **التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق – دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي بالوادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 15.

المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة

يكمن في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال دوره في النمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، يسهم القطاع الزراعي في بناء اقتصاد قوي ومجتمع مستدام.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة اقتصادياً على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى في المجتمع، ويمتد هذا التأثير ليشمل المراكز الحضرية والقروية. وتشمل الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

أولاً: تكوين الناتج المحلي الخام

تسهم الفلاحة، كغيرها من الأنشطة الأخرى، في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي. تؤثر على نمو إجمالي الدخل الوطني للبلد، ويمكن قياس أهمية هذه المساهمة من خلال نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحلي. تختلف هذه النسبة بحسب مستوى التطور الاقتصادي، حيث تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة في الدول المتقدمة[1].

ثانيًا: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي

تعرّفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) الأمن الغذائي بأنه توفير الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للحياة الصحية، وتشمل العناصر الجوهرية للأمن الغذائي[2]:

توفير كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة،

وتوفير إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر،

وتوفير شروط التغذية الجيدة يعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة[3].

---

[1] أبو السعود محمد فوزي، **نعمة الله احمد رمضان وعايد عبد العزيز، "الموارد واقتصاداتها"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، (د، ت)، ص265

[2] عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**، مجلة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2015

[3] الونداوي نشأة مجيد حسن، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد6 العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعي تكريت، العراق2010، ص144

وتقوم مرتكزات مفهوم الأمن الغذائي على:

وفرة السلع الغذائية

ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم،

وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويتجاوز مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، حيث يمثل الاكتفاء الذاتي سد الحاجيات الغذائية عبر إنتاجها محليًا. وتقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، وعندما تصل نسبة الاكتفاء إلى 100%، يكون قد تحقق الاكتفاء الذاتي. يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، مما يسمى بالعجز الغذائي أو الفجوة الغذائية[1].

ويحمل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يوفر السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سواء من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي، حيث يزيد كل منهما من حجم الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، سواء كان ذلك من الناحية الكمية أو النوعية.

ويساهم التوسع في القطاع الفلاحي في زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية، خاصة أن مرونة الطلب داخل هذه الاقتصادات مرتفعة للغاية. ومن الضروري أن يكون معدل الزيادة في الإنتاج الفلاحي أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء. ويجب أن يواجه التوسع في الإنتاج الفلاحي الزيادة في عدد السكان والزيادة في الدخل نتيجة للتنمية الاقتصادية بشكل عام وللفلاحة بشكل خاص[2].

في هذا السياق، يمكن للقطاع الفلاحي أن يساهم في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي[3]:

1. **مستوى الكفاف:** يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للفرد للحفاظ على حياته. يتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر عندما يُقارن مستوى الدخل بالإمكانيات المتاحة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء. ويُعتبر مستوى الكفاف أبعادًا استهلاكية لمشكلة الأمن الغذائي.

[1] عمراني سفيان معطى الله خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص19

[2] القريشي مدحت التنمية الاقتصادية: **نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2007،ص166.

[3] عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة،2015، ص25

2. **المستويات الوسطى**: تشمل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولكن لا يصل إلى المستوى المحتمل. يعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية البيولوجية الملائمة لكل فرد في المجتمع.

3. **المستوى المحتمل**: يمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى مستوى يمكنهم من القيام بوظائفهم الإنتاجية بكفاءة. يشمل ذلك توفير الحد الأدنى المرغوب من السعرات الحرارية وفقًا للمعايير الدولية.

وعلى هذا الأساس، يتجلى الوضع الغذائي غير الآمن المؤقت في عدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء بشكل مؤقت، ويعود ذلك إلى الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والحروب وغيرها من الأسباب[1]. أما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن فيتمثل في مشكلة جذرية يعاني منها الأفراد في تأمين الغذاء بشكل دائم، مما يتسبب في مشاكل عديدة تؤثر على الإنتاجية والنمو الاقتصادي وجهود العائلات والدول في التخلص من الفقر، ويمكن أن يهدد استقرار الحكومات بشكل عام.

ثالثا: توفير مناصب الشغل

تعمل التنمية الفلاحية على توفير فرص العمل في القطاع الزراعي وفي مجالات ذات صلة، وبذلك تسهم بشكل كبير في زيادة الدخل للفرد والمجتمع. يتم ذلك من خلال توفير فرص العمل في الزراعة والتخصصات المتعلقة بها، وتعتبر الزراعة وجهة مهمة للعمالة، حيث يمكن للعمال الذين لا يجدون فرص عمل في القطاعات الأخرى أن يجدوا فرصاً في الزراعة[2].

توفير الفرص الوظيفية يمكن أن يتم عن طريق التوسع الأفقي في الزراعة، مثل استصلاح الأراضي الجديدة وإقامة مشاريع زراعية جديدة، أو عن طريق رفع مستوى إنتاجية العمال من خلال تقديم التدريب واعتماد التكنولوجيا الحديثة[3].

تحسن الإنتاجية في الزراعة يمكن أن يؤدي إلى توفير فرص عمل إضافية في الصناعات الأخرى، مما يعمل على تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى توسيع قاعدة العمالة.

---

[1] القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص، ص،288، 289

[2] راتول محمد، مداحي محمد، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة- حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر، ص9

[3] مولاي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص26

وتؤكد التجارب التاريخية أن الزراعة كانت ومازالت المصدر الرئيسي للعمالة التي تم توظيفها في تطوير القطاعات الأخرى، وعادة ما ينخفض معدل العمالة في الزراعة مع استمرار تقدم الاقتصاد[1].

يمكن للعمالة في الزراعة أن تظهر في صورتين: العمالة المباشرة التي تشمل العاملين في الوحدات الإنتاجية، والعمالة غير المباشرة التي تشمل العمال في الصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية وفي المؤسسات التسويقية للمواد الزراعية وفي مؤسسات التعليم والتدريب الزراعي[2].

رابعا: دعم التنمية الصناعية

تلعب الزراعة دورًا مهمًا في دعم التنمية الصناعية من خلال توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة، مما يعزز الصناعة ويوسع نطاقها ويقوي الارتباطات بين القطاعين. وتوفير المواد الأولية يقلل من الحاجة للاستيراد ويخفف التكاليف، مما يوفر النقد الأجنبي للبلد.

ومن خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير المزيد من المواد الخام، يمكن تلبية الطلب المتزايد على السلع المصنعة، مما يعمل على توسيع حجم السوق المحلي لهذه السلع ويشجع القطاع الصناعي على توفير المستلزمات اللازمة للزراعة مثل الأسمدة والمبيدات والآلات.

ومن جانبها، تعمل الصناعة على توفير الطاقة الكهربائية التي يحتاجها القطاع الزراعي، مما يسهم في تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى حياة المجتمع بشكل عام. وبالتالي، فإن تطور الصناعة يسهم في تطور الزراعة والعكس بالعكس، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعمل على تعزيز التنمية الشاملة[3].

خامسا: إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية

توفير النقد الأجنبي من خلال تصدير المنتجات الفلاحية يسهم في تلبية احتياجات التنمية من السلع الرأسمالية والمواد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم التنمية الشاملة وتعمل الدول على تعزيز

[1] فليح حسن خلف، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة1، مؤسسة الزراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2004، ص119

[2] لرقام جميلة، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997ً،ص11

[3] القريشي مدحت، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص170، 168

صادراتها الفلاحية لتحقيق فائض في الموارد النقدية واستخدامها في تطوير البنية التحتية وتلبية احتياجات السكان[1].

ويعكس الاعتماد الشديد على التجارة الخارجية في القطاع الفلاحي هياكل الإنتاج المتخصصة في الدول، حيث يقتصر التخصص في الإنتاج الفلاحي على عدد قليل من المحاصيل، مما يؤدي إلى الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السلع الأخرى. ويعتبر هذا النهج متماشيًا مع مفهوم المزايا النسبية في التجارة الدولية ويشجع على التبادل التجاري بين الدول بالإضافة إلى ذلك[2]، يسهم تحسين الإنتاج الفلاحي وتوسيع نطاقه في زيادة الدخل للفلاحين والعاملين في هذا القطاع، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب[3].

وتظهر التجارب التنموية في بعض البلدان أن الفلاحة تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق نسب عالية من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحويل الادخار الفلاحي إلى القطاعات الأخرى من خلال الضرائب والريع العقاري وتثبيت الأسعار أو فرض رسوم على الصادرات الفلاحية[4].

[1] أبو السعود محمد فوزي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص271

[2] غردي محمد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3،الجزائر 2012، ص12

[3] القريشي مدحت، **مرجع سبق ذكره**، ص168

[4] نواصري مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص15

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي

الفلاحة تؤثر على الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وتشمل هذه التأثيرات الجوانب التالية[1]:

أولا: المساهمة في تقليص معدلات الفقر:

الفلاحة لها دور مهم في تقليص معدلات الفقر، حيث يسهم نمو القطاع الفلاحي في تحسين أوضاع الفقراء، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة. وتظهر التقديرات أن النمو الناتج عن الفلاحة يساهم بشكل كبير في تقليص الفقر، حيث يزيد الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الزراعة بنسبة معينة من نفقات الفقراء بمقدار يفوق ذلك الناتج عن القطاعات غير الفلاحية بمرتين على الأقل، وينخفض عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا بفضل النمو الفلاحي بمقدار يفوق ذلك الناتج عن القطاعات غير الفلاحية بمرتين.

تتلقى المدن والمراكز الحضرية حصة كبيرة من مشاريع التنمية في العديد من الدول، مما يؤدي إلى تفاوت واضح في مستويات التنمية بين الحضر والريف. وبالنظر إلى أهمية تطوير الفلاحة، فإن الاهتمام بها وتنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الريفية يسهم في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر، وهذا يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

ثانيا: تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

لتحقيق التوازن التنموي بين الحضر والريف، يجب تقديم مشاريع التنمية للمناطق الريفية التي غالباً ما تفتقر إلى الاهتمام المتساوي مقارنة بالمدن، حيث يمكن أن يؤدي تطوير القطاع الزراعي وتعزيزه إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في الريف، وبالتالي تحقيق التوازن التنموي بين الحضر والريف.

[1] عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980/)**،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2014،ص،ص48، 49

ثالثا: توفير الخدمات الأساسية في القرى

عند توجيه الجهود نحو تطوير الفلاحة في القرى، يشمل ذلك تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان مثل التعليم والصحة والطرق والكهرباء والمياه والاتصالات، مما يعزز التنمية الفلاحية والريفية في هذه المناطق.

رابعا: الحفاظ على العادات والتقاليد القروية

تشجيع الفلاحة وتنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الريفية يساهم في تعزيز العادات والتقاليد القروية المحافظة، ويعزز ارتباط السكان بأرضهم وعملهم الفلاحي، مما يسهم في الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية وتقليل تأثير الحملات الثقافية الأجنبية[1].

المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الفلاحي

ويتمثل في:

التنمية الزراعية المستدامة تتضمن الجهود المبذولة للحد من التلوث والتصحر،

وتحسين استخدام الموارد الزراعية لضمان إنتاج غذاء صحي وآمن.

من المتوقع أن تسفر هذه الجهود عن تحسينات ملموسة في مستوى المعيشة للسكان الريفيين خلال فترة قصيرة[2].

التركيز على الحفاظ على البيئة يعد أمرًا أساسيًا لجميع المجتمعات، نظرًا للمخاطر المتزايدة التي يواجهها الإنسان جراء تدهور البيئة. يسهم القطاع الزراعي بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. فمن بين الآثار الإيجابية للفلاحة على البيئة، الحد من التلوث عن طريق زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، وكذلك الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وزراعة الأشجار في المناطق المعرضة للتصحر. وتسهم الفلاحة أيضًا في مكافحة الاحتباس الحراري من خلال تعزيز مجالات صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي والتربة[3].

[1] لعج راضية، **دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23و24 نوفمبر2014، ص، ص5.4

[2] ليت عودة، مبطو شخيرة، **آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، **مرجع سبق ذكره**، ص41

[3] عماري زهير، **مرجع سبق ذكره**،51

إلى جانب الفوائد، ينبغي أيضًا النظر في الآثار السلبية للاستخدام غير المستدام للموارد الزراعية، مما يبرز أهمية تبني أساليب تنمية فلاحية مستدامة. هذه الأساليب تسهم في الحفاظ على الموارد ومنع استنزافها، وتعزز الاستدامة البيئية للمناطق الزراعية[1].

[1] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص103

خلاصة الفصل

تعد التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تقوم على العديد من العوامل: طبيعية، بشرية...، كلها تشكل المقومات الأساسية للقطاع الفلاحي لأداء الدور المنوط به في عملية التنمية.

ويرجع هذا الاهتمام المتزايد على التنمية الفلاحية المستدامة إلى كون الفلاحة هي المورد الأساسي لغالبية سكان الدول النامية، كما تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي لمعظم الدول النامية، كما تبرز أهمية التنمية الفلاحية كعنصر ومتغير أساسي في معادلة تحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على البيئة في نفس الوقت.

وعلى صعيد آخر، تعد السياسة الفلاحية سبيل القطاع الفلاحي للوصول إلى أهدافه، حيث تعمل على رسم الإستراتيجيات المناسبة الواجب إتباعها لزيادة الإنتاج والرفع من مردودية القطاع ككل، بالإضافة إلى خلق فرص شغل، وتنمية الأوساط الريفية .....

ولعل الإصلاح الفلاحي هو المنهج الذي تأخذ به العديد من الدول لتصحيح الاختلالات على مستوى قطاعها الفلاحي، ووفقا لذلك تضع الحكومات خططا وبرامج تنموية وفق ما يناسب إمكاناتها ومواردها المتاحة، من أجل دفع عجلة التنمية الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتبع في ذلك العديد من الاستراتيجيات تدخل في إطار الدعم الفلاحي، أهمها: التمويل الفلاحي التأمين الفلاحي، التسويق والإرشاد الفلاحي.

الفصـــل الثاني:

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع.

تبعا لما سبق ومن أجل حوصلة وفهم الموضوع أكثر حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر.

المبحث الثاني: الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر.

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلّها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا.

وقد عرف قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبة كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن واضطرارهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 9.8 مليون نسمة. هم سكان ريفيون، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور

المداخيل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي.

ومع استتباب الأمن وتحسن العائدات النفطية ابتداء من سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة إلى تقديم بعض الإعانات لبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية والريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الاقتصاد الوطني من خلال

المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بهذا القطاع المحوري.[1].

[1] د.با شوش حميد، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة دفاتر بواد كس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص 7، 8.

المطلب الثاني: الإمكانات الفلاحية في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

ويمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية.

أولا– الموارد الأرضية:

للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر لعام 2017 ـ2020، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42,5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17,8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8,4 مليون هكتار، أي ما يقارب 21% من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0,24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.[1]

الجدول رقم (01): يمثل نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة 2017–2020 (المساحة: 1000 هكتار)[2]

المساحة الإجمالية الجزائر	2017	2018	2019	2020
238.174.10	8.534.60	5.522.41	5724.78	7240.49
	%3.85	%2.31	%2.40	%3.04

[1] حمزة بالي وزوبيدة محسن وأحمد تي ، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000–2016)**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر) و جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، 2019/02/26، ص 5.

[2] مركسي لمياء وهاجر بوعكاز، **تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية**، المجلد 5، العدد1، جامعة العلابي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2023، ص75.

الشكلين رقم (01) (أ وب): يمثلان منحنى بياني يبين فيه المساحة الإجمالية للجزائر(2010ـ2020)

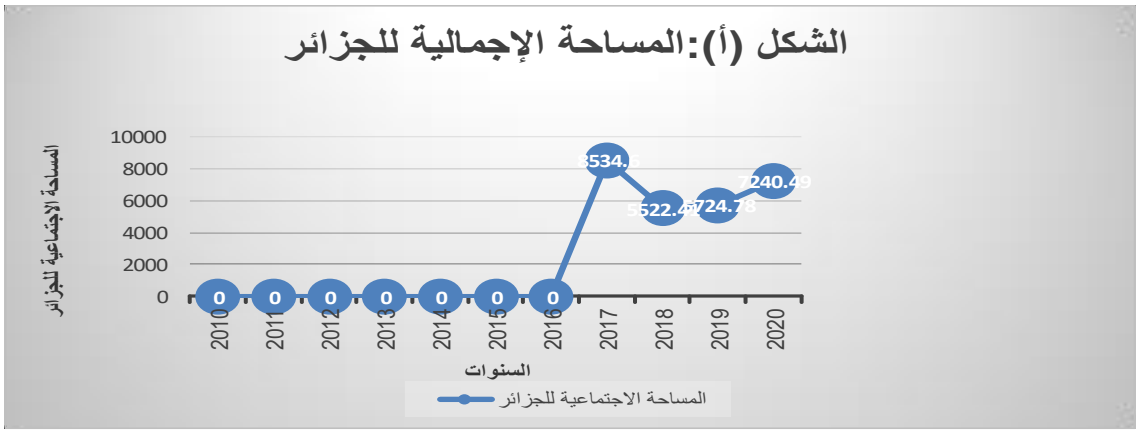

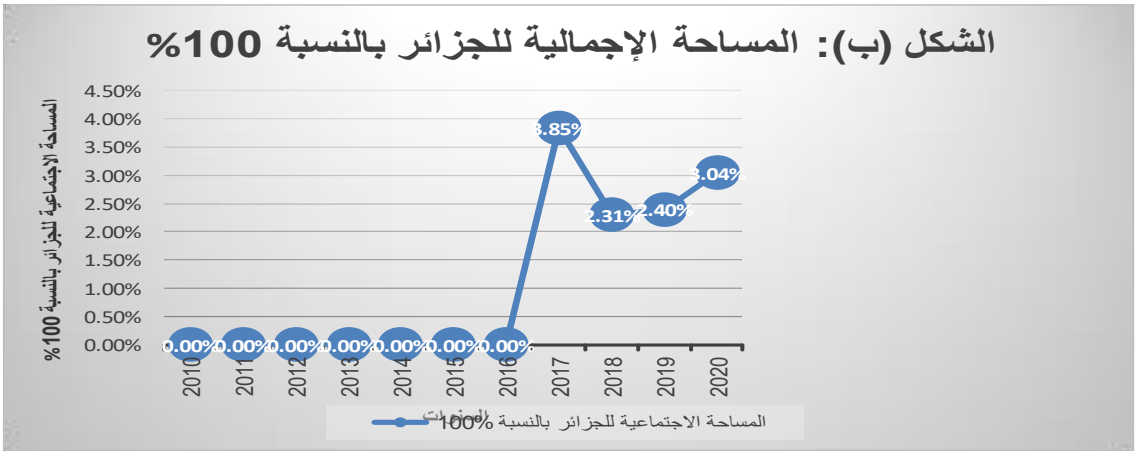

ثانيا– الموارد المائية:

تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي في والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري. كما أ ن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار م^3 .

منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية منها 2 مليارم^3 بالشمال و 5 مليار م 3 في الجنوب.

ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1– مياه الأمطار:

يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 ، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12,5 مليار م^3، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد، وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها. ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.

ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و 100 مليار م^3 ، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزع إلى 3,5 مليار م ^{3} فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12,5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5,2 مليار م^3 في السدود، و 7,3 مليار م^3 تتدفق مباشر في البحر والشطوط المالحة.[1]

[1] حمزة بالي وزوبيدة محسن وأحمد تي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5، 6.

الشكل رقم (02): يمثل منحني بياني يوضح تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة (2010ـ 2020)

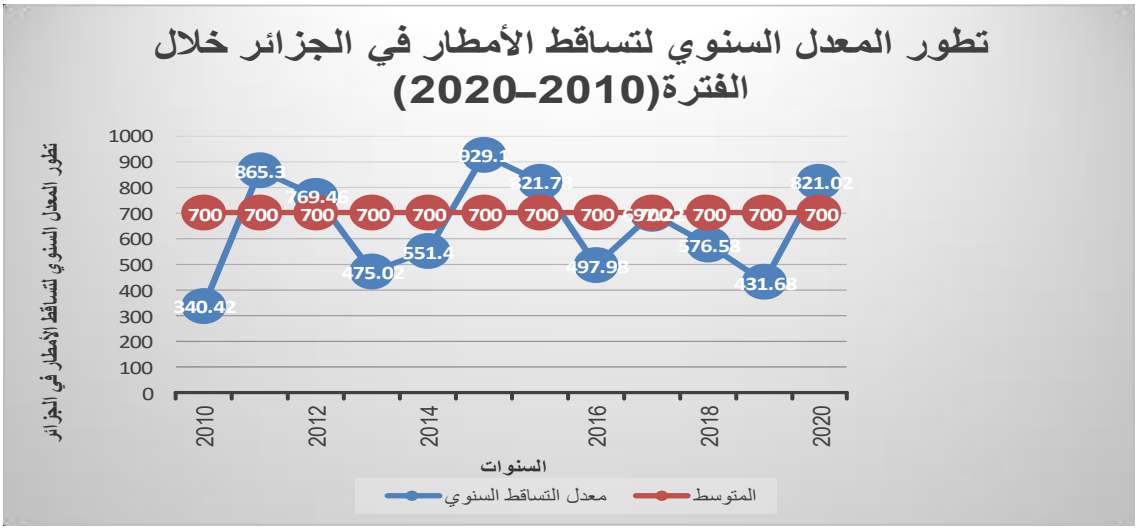

المصدر:(بوعراب وفتح الله،2002، صفحة14)

من **خلال الشكل رقم (02)**: نلاحظ تذبذب ملحوظ في معدلات السنوية لتساقط الأمطار من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2016 ـ 2019، بحيث عرفت هذه الأخيرة اختلال في معدلات التساقط على طول السنة نتيجة للتغيرات في المناخ، وحسب خبراء المناخ فإن تساقط الامطار عرف انخفاض تدريجيا ابتداء منذ سنة2019 مع الزيادة في وتيرة الجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى تناقص عدد الأيام الممطرة وتقل نسبة الأمطار التي غالبا ما تكون عاصفة في الشتاء والربيع والخريف مسببة فيضانات كارثية.[1]

[1] مركسي لمياء وهاجر بوعكاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

2- المياه السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 في السنة و 13 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب. وتعتبر السدود العليا على 0,7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عددها حوالي 70 سد سنة 2013 بقدرة استيعابية فاقت 7 مليار م ^{3} ،وفي الإحصائيات الأخيرة 2019أكدت الحظيرة الوطنية للسدود أنها قد شكلت 81 سد.

3- المياه الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، ونحو 90 ألف ينبوع و 23ألف بئر عميق، كما قُدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو 7 مليار م^3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال 2مليار م^3 /السنة، والجنوب 5 مليار م^3 /السنة.

كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م^3 ، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م^3 سنويا.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

بلغ إجمالي السكان النشطين بحوالي2.6 مليون عامل وهذا حسب الإحصائيات الأخير سنة2019، وقد ر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10.845 ألف شخص، كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3.536 ألف ساكن.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2016 حوالي 12.720 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.018 ألف عامل، أي ما يمثل 08% من إجمالي العمالة الكلية[1].

[1] حمزة بالي وزوبيدة محسن وأحمد تي، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

الإمكانيات المالية:

تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع من بينها.

- **توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي:** وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور وغيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول.

– تقديم قروض فلاحية: من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم، بحيث تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم، والمتمثلة في نوعين من القروض كما يلي:

القرض الموسمي الرفيق: وهو قرض مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويشتمل نوعين من القروض تتمثل في القرض الموسمي والقرض الفيديرالي، موجه للفلاحين والمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008؛

القرض الاستثماري التحدي: هو قرض استثماري محسن يمنح كذلك من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة تقديم حوافز جبائية: منحت للفلاحين عدة مزايا سواء تعلق الامر بمجال الرسم على القيمة المضافة او الضريبة على الدخل، وهذا من اجل تحفيز الاستثمار الفلاحي وتطويره.[1]

وضع مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية : بهدف إعادة تنظيم القطاع الفلاحي بسبب تقليص دعم الدولة للقطاع ، جاء اصلاح 1987 ، وحصر التمويل في قروض الخزينة العامة للدولة للاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح ، أما تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية او الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة ، وبالتالي توقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي ، وإعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الانتفاع بالأرض ، وكذا منح القروض على أساس الكفاءة والفعالية ، ومنه تجسدت سياسة التمويل الفلاحي على ضوء هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر تتمثل في : توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقرضة ، تعديل معدلات الفائدة ، الشروع في تكوين هولدينغ مالي فلاحي.[2]

[1] مركسي لمياء وهاجر بوعكاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 77

[2] مركسي لمياء وهاجر بوعكاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة للدولة ، إذ تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد ، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية ، ولهذا فإن تخلف هذا القطاع يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي من بين الأنشطة مهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها مـن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010–2020):

سنتطرق في هذا المحور إلى الجانب التطبيقي وذلك باستعراض أهم المؤشرات المتعلقة بواقع القطاع الفلاحي بالجزائر، من خلال:

– حجم الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الغابية في الجزائر:

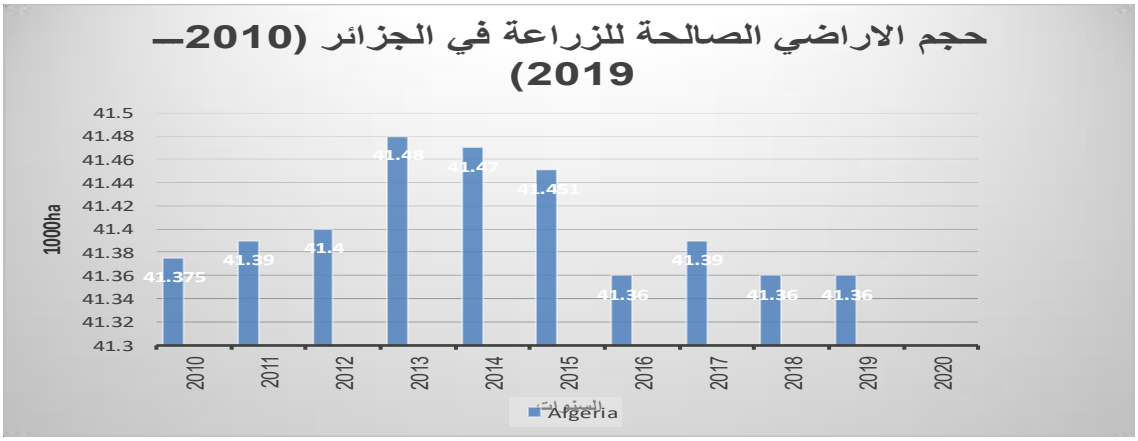

الشكل رقم (03): يمثل أعمدة بيانية حجم الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة (2010–2019)[2]

[1] د. بوعافية رشيد و أ.عزاز سارة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2013)**، المجلة الجزائرة الاقتصادية والمالية، العدد 07، أفريل2017، ص 253.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010–2020)**، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد16، العدد 01، 2022، ص 503.

يبين الشكل رقم (03): تطور مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بالجزائر ، حيث يوضح أن مساحة الأراضي الفلاحية بالجزائر قدرت سنة 2010 بـ 41.370 مليون هكتار، لتبلغ سنة 2015 ماقدره 41.456 مليون هكتار ، ثم بدأت تعرف هذه المساحة تدهورا حيث انتقلت إلى 41.335 مليون هكتار سنة 2017، بفارق أكثر من 100 ألف هكتار وهي مساحة شاسعة، ثم عاودت الارتفاع الى 41375 مليون هكتار سنة 2019، ويعود هذا التراجع في الارضي الصالحة للزراعة إلى إلى عدة أسباب لعل من **أهمها**:

محدودية الموارد المائية بسبب الجفاف وقلة التساقط.

ضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة بسبب بعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية.

تعرض مساحة الاراضي القابلة للاستغلال الى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف والتملح.

نقص التمويل الفلاحي والاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بسبب سياسة التقشف في الإنفاق العام.

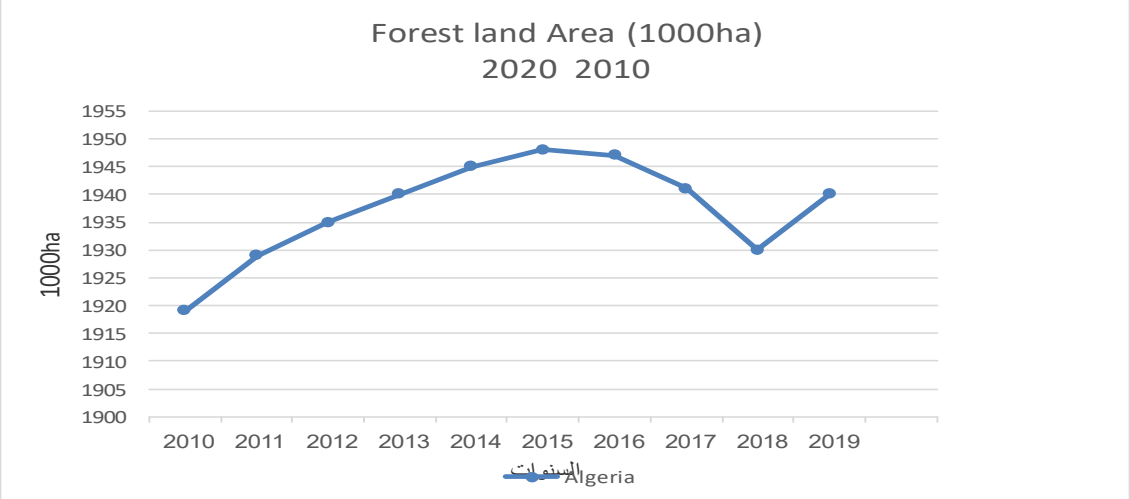

الشكل رقم (04): يمثل منحني بياني حجم المساحة الغابية بالجزائر للفترة (2010-2019)[1]

[1] يحياوي عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 503،504.

يبين الشكل رقم (04):تطور حجم المساحة الغابية بالجزائر للفترة 2010-2019، حيث يوضح أن المساحة الغابية بالجزائر ارتفعت من 1.918 مليون هكتار سنة 2010 إلى 1.956 مليون هكتار سنتي 2015 و 2016 ، ثم انخفضت إلى 1.930 مليون هكتار سنة 2018، ثم ارتفعت الى 1.940 مليون هكتار سنة 2019، ويرجع هذا إلى سياسة على التشجير المكثفة واستحداث هياكل كاملة ومستقلة بالغابات كالمحافظة العامة للغابات والتي وظيفتها السهر على حماية وتوسيع المساحة الغابية، وعلى الرغم من هذا تعاني المساحات الغابية من عدة انتهاكات وتعديات لعل أهمها:

- الإزالة والاستغلال التجاري الجائر، الحرث والتحطيب.

- نقص الموارد المائية وغياب الإرشاد الفلاحي.

- سلسلة الحرائق التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل الإزالة في الدول العربية بلغ 1.3 بالمئة من مساحة الغابات في الوطن العربي، وهو ما يعد معدلا مرتفعا بالمقارنة مع معدل الازال العاملي الذي لا يتجاوز 0.3 بالمئة سنويا.[1]

[1] يحياوي عبد الحفيظ **مرجع سبق ذكره**، ص 504.

المبحث الثاني: الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري، حيث يلعب دورا هاما في توفير الغذاء للسكان وتحقيق أمن غذائي ودعم الاقتصاد الوطني، ولتعزيز التنمية الفلاحية تمّ تبني العديد من الإستراتيجيات والسياسات الفلاحية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق للإستراتيجيات المعتمدة من سنة 2010 إلى غاية 2020 ونقسمه للمطالب التالية:

- **المطلب الأول**: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)
- **المطلب الثاني**: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي.
- **المطلب الثالث**: الميكانزمات الجديدة للإنتاج الفلاحي

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

أولا: يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، وهو كذلك عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، بهدف الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات[1] وهو أيضا عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والاستغلال الأفضل للمقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحي، أو التي: تخص تنويع الإنتاج وتكثيفه وغيرها[2]

وبهذا فهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويمكن اعتباره برنامج وضع لحماية الإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا حماية سكان الأرياف، ويتكون من عدة مصادر للتمويل، من بينها الصندوق الوطني

[1] فاروق أهناني د. رابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، ص: 366، جوان 2018.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010ـ2020)**، دراسات اقتصادية، المجلد16 العدد01(2022)

للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، والقرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي، من خلال عدة آليات تمثلت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد والارشاد الفلاحي والريفي، وتمحورت إستراتيجية المخططات الوطنية للتنمية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الفلاحي.

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

- الاندماج في الاقتصاد الوطني.

- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.

- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج.

- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي

- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي

– ثالثا: ركائز المخطط الوطني للتنمية الريفية[1].

يقوم هذا المخطط على عمليات أساسية لاستصلاح الأراضي في شمال وجنوب الجزائر وكذلك تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة، بهدف إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية المياه والأراضي التي من شأنها بعث التنمية المستدامة، لهذا اتخذت الدولة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية

[1] **مرجع سبق ذكره** د. فاروق أهناني د. رابح لعروسي، ص: 366

بعين الاعتبار، حيث أن هذا المخطط الوطني يندرج في إطار زيادة التنافسية لهذا القطاع وجلب استثمارات خارجية والبعث الحيوي للقطاع الفلاحي من جديد.

- **رابعا: محاور المخطط الوطني للتنمية الريفية:**

- **المحور الأول:** وتضمن خمس برامج أساسية تمثلت في:

- البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي.

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج.

- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي.

- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

- **المحور الثاني:** وتضمن أربعة برامج أساسية، هي:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية؛

- برنامج التشغيل الريفي

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

- برنامج حماية البيئة المحافظة وتنمية الهضاب والمناطق الجبلية والصحراوية

المطلب الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014.

تنطلق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16 والصادر بتاريخ 3 أوت 2008.حيث حدد هذا القانون معالمها وإطارها العام، بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة حيث تأسست هذه السياسة على توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.

ومن الأهداف الأساسية لهذه السياسة هي:

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

– ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي. مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي:[1]

أولا– التجديد الفلاحي:

يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية:

– مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).

– المهارات والبنيات التحتيةـ التكوين.

ثانيا– التجديد الريفي:

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات ،وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر مثل الجبال، السهوب الصحراء.

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل03 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد46،الصادرة في 10 أوت سنة 2008

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية، والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي[1].

– سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009–2014:

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا، فباشرت من خلال هذه السياسة العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصة منها المالية حيث قدر مبلغ الدعم المخصص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي 1000مليار دينار أي 13.5 مليار دولار يغطي الفترة 2009-2014 وهذا لتكملة الجهود السابقة.

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي (المكننة الفلاحية الأسمدة وغيرها). وهذا من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة.

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام. وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدلة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر عام 1987، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2.5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عق حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد.

[1] **مرجع سبق ذكره**، فاروق أهناني د، رابح لعروسي، ص369

الشكل رقم (05): مخطط يوضح التجديد الفلاحي

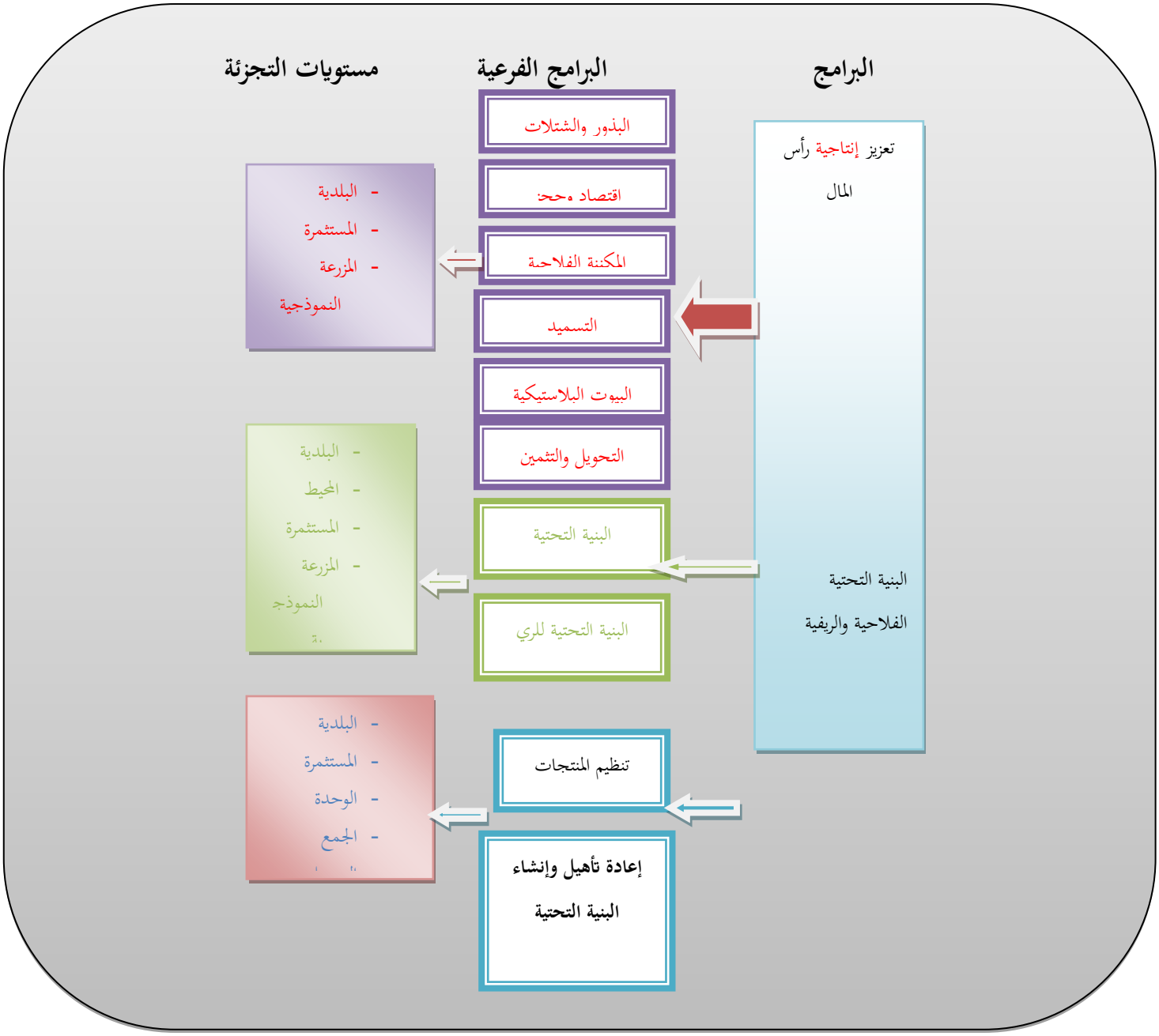

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفالحة والتنمية الريفية، ص2.

أ. أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى:

– ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد لمياه الري.

– تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني.

– وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قاعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ب– ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي[1] :

– سياسة التجديد الفلاحي: تقوم على ثلاث محاور رئيسية:

– إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا وزراعة الزيتون والطماطم الصناعية التشجير النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

– تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح.

– إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

[1] سعيدة أبركان ، فتيحة بلحاج **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990–2021)** مجلة الباحث، المجلد 23(1) ديسمبر 2023 ص171

- **سياسة التجديد الريفي**: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية:

- تحديث القرى والمداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب وبناء المدارس الرعاية الصحية...الخ).

- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الاعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.

- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات السهوب، الواحات الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.

- حماية الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية المباني، حماية وتثمين والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT): وتتمثل في:

- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.

- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.

- تعزيز القدرات المادية البشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.

- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

- **ج- الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي:**

- سنة 2012 تم دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه. واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه.

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

- تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي[1]:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA.

- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP.

- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.

- الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR.

- تم إنشائه بموجب القانون رقم 122-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي[2]:

- الصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC.

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS.

- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.

- 3. إصلاح قطاع الفلاحة خلال البرنامج الخماسي 2015-2018 محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي

- **المحور 1**: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة التقليدي وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية الغابية والصيدية.

- **المحور 2**: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى

[2] صلاح الدين سويسي، زكريا جرفي، الحاج أحمد فوزي، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي الجزائر، المجلد08، العدد 01، مارس2023، ص287

التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتكوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة تثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

- **المحور3**: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير متعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة.

- **المحور 4**: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني. عن طريق توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ا الاستثمار ونحسين الإنتاجية.

المحور 5: إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عير عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا[1]

ثالثا: **الأهداف الاستراتيجية لسياسية التجديد الفلاحي والريفي:**

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف:

1- تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار:

جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان استغلالها الدائم.

[1] **مرجع سبق ذكره** سعيدة أبركان، فتيحة بلحاج،172.

2 – مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي:

علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بـ: 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي إلى:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جميع المنتوجات مثل: القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين.

- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20 و30 بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحية (جمع الحليب، معاصر الزيتون...).

- التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد القرض الرفيق، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة به.

3– دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة:

تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال المساحات المسقية على ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر توسيع شمال الوطن وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

4– تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة.

رابعا: برنامج الانعاش الخماسي المخطط الخماسي الثاني: (2010–2014).

ويسعى بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني وخصص له غلافا ماليا قدر بـ 21214مليار دج. " حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار لدعم ثلاث فروع قطاعية وهي الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار القطاع الصناعي العمومي ب 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل ب 500 مليار دينار.

وارتفع نصيب القطاع الزراعي في هذه المرحلة الى 1000 مليار دج من أجل مواصلة دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية خاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لها القطاع إضافة الى تطوير وتوسيع شبكة الري الزراعي وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة 2010 بتحمل أعباء قروض فلاحية كالقرض "رفيق" بدون فوائد إضافة الى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20% الى 30% بهدف اقتناء البذور والاسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الاشجار واقتناء الآلات الزراعية وتحيينات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيتون) .

خامسا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019):

كغيره من البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ تحسن المداخيل المالية للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي [1](2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية.

وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 22100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع التنموية المختلفة، وقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج منذ بداية سنة 2015 من خلال فتح حساب التخصيص رقم : 143 302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019) [(2)]وقد بلغت ميزانيتي سنتي 2015 و2016 على التوالي: 4079,6 مليار دج

[1] ([1])**المرسوم التنفيذي** رقم 15-205 مؤرخ في 27 جويلية 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-143، الجريدة الرسمية عدد 41، 2015 قانون رقم 14 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015 الجريدة الرسمية عدد 78. 2014 ص 48.

قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015، ص 38.

وقد تراجع سعر البترول من أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016

أنظر: التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016 الصادر عن بنك الجزائر

ثم 2 1894مليار دج وهنا يتضح بان المخصصات المالية القطاعية لسنة 2016 تراجعت بأكثر من مرتين مقارنة بسنة 2015 ويرجع ذلك لسياسة التقشف التي انتهجتها الدولة مطلع سنة 2016 بسبب تراجع أسعار النفط.

كما حصل القطاع الزراعي والري على 407,6 مليار دج موزعة على 209,4 مليار دج سنة2015 و1982 مليار دج سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 6,8 % من إجمالي الاستثمارات وهذا ما يعكس عودة اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات.

– ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد لمياه الري.

– تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني.

– وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قاعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

المطلب الثالث: الميكانزمات الجديدة للإنتاج الفلاحي

- عرفت الجزائر بامتلاكها للمقومات الفلاحية اللازمة التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في الرفع من المردودية الفلاحية وبالتالي الحصول على وفرة في الإنتاج ستمكن من تقليل التبعية نحو الخارج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من الحصص التصديرية، وعليه وبغية تحقيق ذلك تم اعتماد برامج وإجراءات تنموية تنفيذا لمخطط أعمال الحكومة 2023-2025 من خلال ورقة الطريق الخاصة بتنمية القطاع الفلاحي وكذا البرنامج الخماسي 2020-2024 والتي تمثلت أهمها فيما يلي[1] :

- **تنمية الإنتاج الفلاحي:** من خلال العمل على توسيع المساحات المروية خاصة بالنسبة للحبوب حتى يتمكن القطاع بالتعاون مع قطاعات أخرى (كقطاع المالية وقطاع الموارد المائية (....) من تحقيق الهدف المنشود، يجب أن يحرص بشكل إلزامي على تأمين إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادتها وهذا من خلال تخصيص المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ العمليات الخاصة ببرنامج دعم تطوير الري الإدارة الرشيدة للموارد المائية، التسريع في عملية إصدار تصريحات الحفر لإنجاز آبار السقي، تسهيل عملية اقتناء معدات الري وترقية إنتاجيتها عن

- طريق تشجيع المشاريع الصغيرة لإنشاء مؤسسات تقوم بتصنيع هذه الأخيرة، اعتماد إجراءات تحفيزية عند المنبع للقيام ببناء كل ما تعلق بتعبئة وتخزين المياه والمحافظة عليها وتعزيز قدراتها (بناء أحواض خزانات مياه سدود صغيرة، ...)، القيام بدراسات استقصائية على مستوى كل مستثمرة فلاحية لتحديد المساحات المروية وكذا المساحات المراد ريها، التشجيع على استخدام وتطوير التقنيات الحديثة في مجال الري الفلاحي.

- **تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرات التخزين والتبريد:** بالنسبة لتعزيز قدرات التخزين والتبريد، سيتم انجاز ما يقارب 30 مخزن معدني بسعة مليون قنطار ولا تتجاوز 4.5 مليون قنطار على مستوى 26 ولاية وهذا بغية امتلاك مخزون استراتيجي ثابت يلبي الطلب الوطني المتزايد من جهة، ويسمح بتأمين الإنتاج الوطني، ضبطه وتنميته من جهة أخرى.

- كما سيتم تسليم ما يتجاوز مستودع تبريد بسعة تتراوح بين 4.000 و30.000 م3 على مستوى 25 ولاية والذي سيسمح بتحسين جودة المنتجات الفلاحية المخصصة للاستهلاك المحلي وحتى الموجهة للتصدير، وهذا نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة فيما يخص توسيم المنتجات والتخزين البارد لها وفقا لمعايير ISO وHACCP، وتنويع قنوات التوزيع.

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-موقع إلكتروني رسمي حكومي

- أما فيما يخص تحسين الإنتاجية خاصة إنتاجية الحبوب، يجب تنفيذ عدة إجراءات من أجل اقتناء واستخدام أكبر كمية ممكنة من البذور المعتمدة كتأمين برنامج إنتاج البذور المعتمدة من خلال استخدام الري التكميلي و/ أو المتكامل)، تعزيز القاعدة اللوجستية للمعاهد والمكاتب المسؤولة عن ذلك، بالإضافة إلى مراجعة معدل الدعم الخاص باقتناء واستعمال الأسمدة الصلبة والسائلة بما يتناسب والارتفاع الملحوظ في الأسعار المرجعية لهذه الأسمدة (وهو ما تم تنفيذه مؤخرا حيث انتقل المعدل من نسبة 20% ليصل إلى 50% بالنسبة للأسمدة المستخدمة لزيادة إنتاجية الشعب الإستراتيجية كالحبوب البطاطا، البقول الجافة، الطماطم الصناعية ...).

- تنمية الفلاحية الصحراوية والمحاصيل الصناعية في الجنوب تتم هذه الأخيرة من خلال الاستغلال الرشيد للعقار الفلاحي مع الأراضي غير المستغلة، إنشاء وتأسيس مكتب وطني لتنمية الزراعة الصحراوية لاستصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية ولتطوير المنتجات الصناعية الإستراتيجية وكذلك مختلف الفصائل النباتية كالقمح، الذرة، الخرطال، الشمندر السكري، وأيضا من خلال تثمين الإمكانات المتوفرة من مساحات ومنتجات.

- وعليه، وبناء على ما سبق[1]، سيتمكن القطاع إثر ذلك من توسيع المساحات الزراعية المستغلة زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي التقليل من الواردات، تنمية الاستثمارات الفلاحية والغذائية بالإضافة إلى زيادة الثروة وخلق مناصب الشغل.

- **تطوير المناطق الجبلية والسهولة والصحراوية** :وهذا من خلال إنجاز العمليات التي ستسمح بتحسين الظروف المعيشية للقاطنين بتلك المناطق، تعزيز العمليات الخاصة بالانفتاح عن طريق تهيئة وفتح المسالك الفلاحية تعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها من خلال انجاز وإعادة تأهيل نقاط المياه وكذا استخدام معدات توفير المياه الحفاظ على الموارد الطبيعية لاسيما المراعي المتدهورة، غرس الأشجار والحفاظ على التراث الغابي وتثمينه، إنشاء وحدات تربية صغيرة، موجهة خاصة للشباب، تطوير ريادة الأعمال وتشجيع المرأة الريفية في سبيل تنمية النشاط الفلاحي والريفي والعمالة والثروة المشتركة تطوير برامج التواصل والإرشاد الهادفة إلى ترقية المناطق الريفية ودعم الحرف الريفية وجعلها أكثر جاذبية. حماية الواحات وتجديد نظمها وإعادة تأهيل الفاجرات ونقاط المياه العمل على اقتناء معدات وشبكات ري اقتصادية بالإضافة إلى تهيئة الصحراوية بما يساهم في تطوير تربية الإبل والماعز وتثمين منتجاتها.

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-موقع إلكتروني رسمي حكومي

- **المراعي**: تطوير الزراعات المقاومة للجفاف: اعتماد زراعة الشتلات المقاومة للجفاف بما في ذلك الخروب والأرغان على مستوى مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية (الجبلية، السهولة وحتى الصحراوية).

- التركيز على الكهرباء الفلاحية عن طريق جلب الطاقة الكهربائية أو الطاقة المتجددة للمستثمرات الفلاحية ومحيطات الاستصلاح في إطار البرنامج الحالي من جهة والبرنامج الخاص بالمستثمرات الفلاحية[1].

- وصلها بالطاقة خاصة بالجنوب والمحددة مسبقا وفقا للإحصاء الذي تم إطلاقه في مايو من جهة أخرى.

- الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تحسين جودة الخدمة وتبسيط الإجراءات الإدارية، الاستجابة لاهتمامات الفلاحين والمستثمرين وكذا انشغالاتهم وهذا بإنشاء خلية إصغاء ملحقة بوزارة الفلاحة وإطلاق بوابة الخدمة الإلكترونية، إضافة إلى وضع دليل إحصائي خاص بحماية المنتجات المصنعة محليا والذي ينص على ترشيد الواردات وتحديد المنتجات الوطنية المراد حمايتها ومنع استيرادها خاصة المدعمة منها من طرف الدولة اعتمادا على تثمين الإمكانات عن طريق تحسين المستويات الإنتاجية.

- مرافقة ودعم المهنيين والفلاحين تطبيق نظام تعاوني محين يسمح بتنظيم أفضل لهذه الفئة وبالتالي إدارة مستدامة وفعالة لأدوات الإنتاج، وهذا من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويكمل المرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان 1417 الموافق 18 ديسمبر 1996، والذي يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية، بالإضافة إلى تفعيل جهاز عضوية الفلاحين في الضمان الاجتماعي والقيام بحملات توعوية حول مزايا وفوائد هذه الأخيرة.

- تطوير ونشر التقنيات الحديثة من حيث التكوين الإرشاد والبحث والتي تسمح بتحسين المهارات الفنية والإدارية للمهنيين، تعزيز قدرات التدخل والإرشاد لدى أعوان الإرشاد وكذا القدرات المؤسسية لهياكل البحث والتطوير.

- المحافظة على المنتجات الفلاحية وتثمينها: التشجيع والترويج للعلامات المميزة للجودة المرتبطة بالأصل (البيان الجغرافي وتسمية المنشأ) وضمان استدامتها بالإضافة إلى تنمية الزراعة العضوية هذين الأخيرين عبارة عن أهم عناصر التطوير الضرورية لتثمين المنتجات الفلاحية وضمان جودتها

- إعادة إطلاق مشروع بنك الجينات للمحافظة على الموارد الجينية الحيوانية والنباتية وبالتالي المحافظة على المنتجات الفلاحية.

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-موقع إلكتروني رسمي حكومي

– تحديث الزراعة وتحسين القدرة التنافسية من خلال تعزيز سلسلة القيمة للشعب النباتية الحيوانية الغابية، الرعوية وللمنتجات المحلية والعمل على الاندماج في سلاسل القيمة على المستوى الدولي. – السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية من خلال تقوية أنظمة الرقابة الصحية النباتية والبيطرية الحماية الصحية المكثفة للتراث النباتي والحيواني الوطني، إنشاء نظام لتحديد الماشية ونظام معلومات خاص بخدمات الصحة النباتية والبيطرية.

– **دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي**: تسعى الجزائر من خلال مختلف سياساتها وقوانينها المدرجة حديثا خاصة ما تعلق منها بتشجيع الاستثمار كقانون المالية لسنة 2023 وقانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الصادر في 24 يوليو 2022، إلى التركيز على الإنتاج لضمان تحقيق الأمن الغذائي فيما يخص الشعب الإستراتيجية بداية لتشمل في نهاية المطاف باقي الشعب والذي سيؤدي بالضرورة إلى تطوير الاقتصاد الوطني ومنه الرفع من قيمة الصادرات وترقيتها[1].

– عرف الاستثمار بشتى أشكاله بما في ذلك الاستثمار الفلاحي اهتماما كبيرا من طرف الدولة من خلال مختلف التدابير والأنظمة التحفيزية التي تم اتخاذها بغية دعمه والحرص على نموه وتقويته، والمتمثلة في:

– تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI والتي ستتولى عملية تسيير حافظة الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية قصد ترقية الاستثمار في الجزائر من خلال إعداد مخططات خاصة بالترقية وحشد المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأخيرة، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتسيير المنصة الرقمية المخصصة للمستثمر والتي تهتم بتقييم مناخ الاستثمار، متابعة ومرافقة مختلف الاستثمارات وتوجيهها ابتداء من تسجيلها على مستوى المنصة وصولا إلى مرحلة الاستغلال من خلال جمع وتقديم مختلف المعلومات الخاصة بالاستثمار لاسيما ما تعلق منها بفرص الاستثمار والمزايا والحوافز المتعلقة به وكذا العرض العقاري اللازم لإنجازه، كما تسمح أيضا للمستثمر بمتابعة تقدم ملفه عن بعد.

– إنشاء وتخصيص شباك وطني وحيد لمعالجة المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي تفوق قيمتها ملياري دج والاستثمارات الأجنبية، يتمتع باختصاص وطني على عكس الشبابيك الوحيدة اللامركزية والتي الهدف منها مساعدة ومرافقة المستثمرين المحليين في اتمام الاجراءات المتعلقة باستثماراتهم فهي تتمتع باختصاص محلي. لذلك فإن تجسيد هذه النوعية من المشاريع الكبرى ونجاحها سيؤدي إلى خلق العديد من مناصب الشغل وبالتالي زيادة الثروة، ناهيك عن المساهمة في إحلال الواردات والتنويع من الصادرات

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2023 الموقع الإلكتروني الرسمي

– الاستفادة من العديد من المزايا المتعلقة بالاستثمار والخدمات المصاحبة له وذلك من خلال مجموعة من الأنظمة التحفيزية والمتمثلة في نظام تحفيزي خاص بالقطاعات ذات الأولوية كقطاع الفلاحة في مرحلة الانجاز: اعفاء السلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة)، وآخر خاص بالمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (كالمواقع التي يمكن تثمين مواردها الطبيعية)، وأخير خاص بالاستثمارات المهيكلة (هي استثمارات قيمتها تتجاوز 10 ملايير دج. تحدد معايير تأهيلها عن طريق التنظيم). – ضمان حرية إنشاء مشروع استثماري من طرف المستثمر الأجنبي، والذي أصبح يسمى بالمستثمر غير المقيم دون الحاجة الى الشراكة مع مستثمر جزائري وبالتالي ستتاح له الفرصة لولوج السوق الجزائرية بكل أريحية، بالإضافة إلى امكانية نقل جزئي أو حتى كلي للأنشطة الخاصة بالمشروع الاستثماري من الخارج إلى الجزائر

– إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية الواردة ضمن قائمة المشاريع القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية من أراض تابعة لأملاك الدولة.

– يتم إعادة استثمار المبلغ المقدر ب 30% من الاعفاءات والتخفيضات بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني في مدة زمنية تتمثل في 4 سنوات، وهذا في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بهذه السنوات، وفقا لعدة أشكال من بينها المساهمة في رأسمال مؤسسة ناشئة أو مؤسسة حاضنة. وتستثنى من اعادة الاستثمار المذكور سابقا، المزايا الجبائية الخاصة بالشركات التي تم انشاءها عن طريق الشراكة بين شركات عمومية أو خاصة وشركات أجنبية. 7 – يتم إدراج المقاولين الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 5 ملايين دج سنويا، ضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي رقم 23/22 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 مع اخضاعهم للضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 5% من رقم الأعمال بغض النظر عن طبيعة نشاطهم.8 الترخيص بجمركة كل من المعدات والعتاد الفلاحي الذي لا يتجاوز 7 سنوات وكذا خطوط ومعدات الانتاج المستخدمة والتي تقل عن سنوات بغية وضعها للاستهلاك2019[1]

[1] **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2023 الموقع الإلكتروني الرسمي**

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر

المطلب الأول: القطاع الفلاحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

الجدول رقم (02) : يمثل القيمة المضافة في قطاع الزراعة2010–2020 (مليار دينار جزائري)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)	310.15	211.83	714،21	164.4	217.72	119.35	321.40	122.19	924.26	1000.00	1100.00

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CNlocations=DZ

الشكل رقم(06): منحنى بياني نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلالإجمالي2010ـ2020

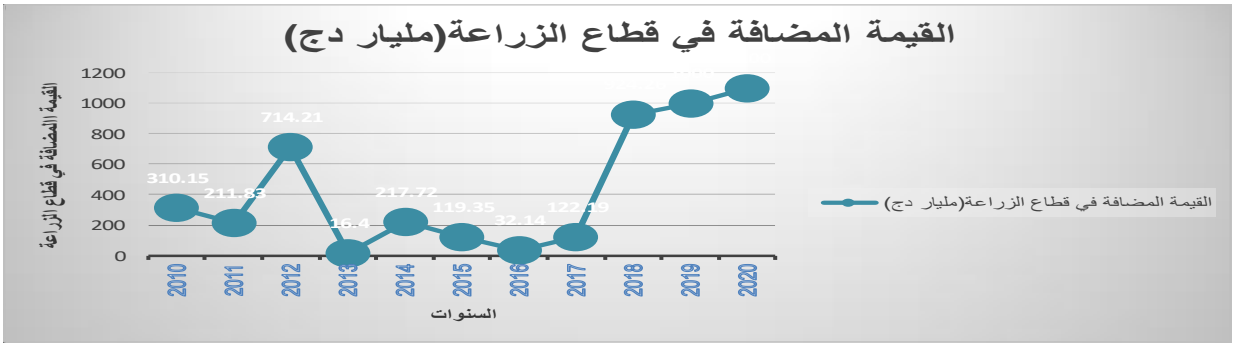

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلالإجمالي2010ـ2020

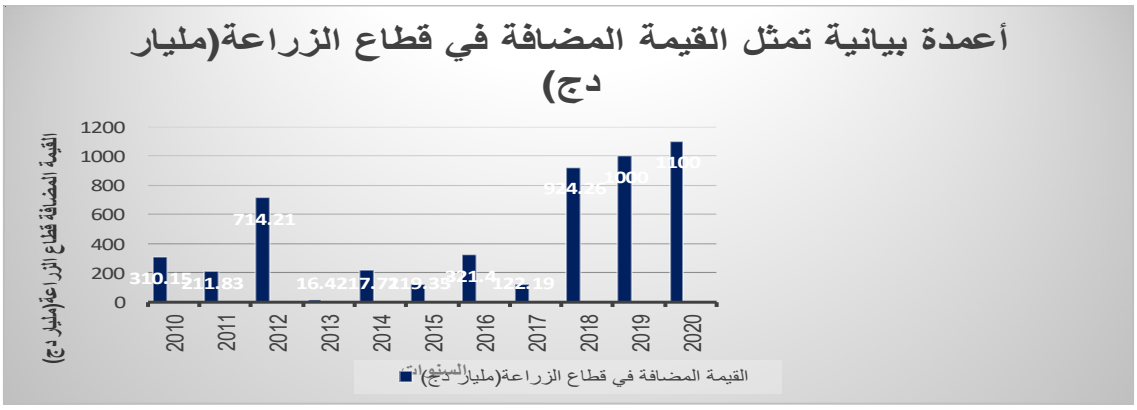

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (08): دائرة نسبية نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي2010ـ2020

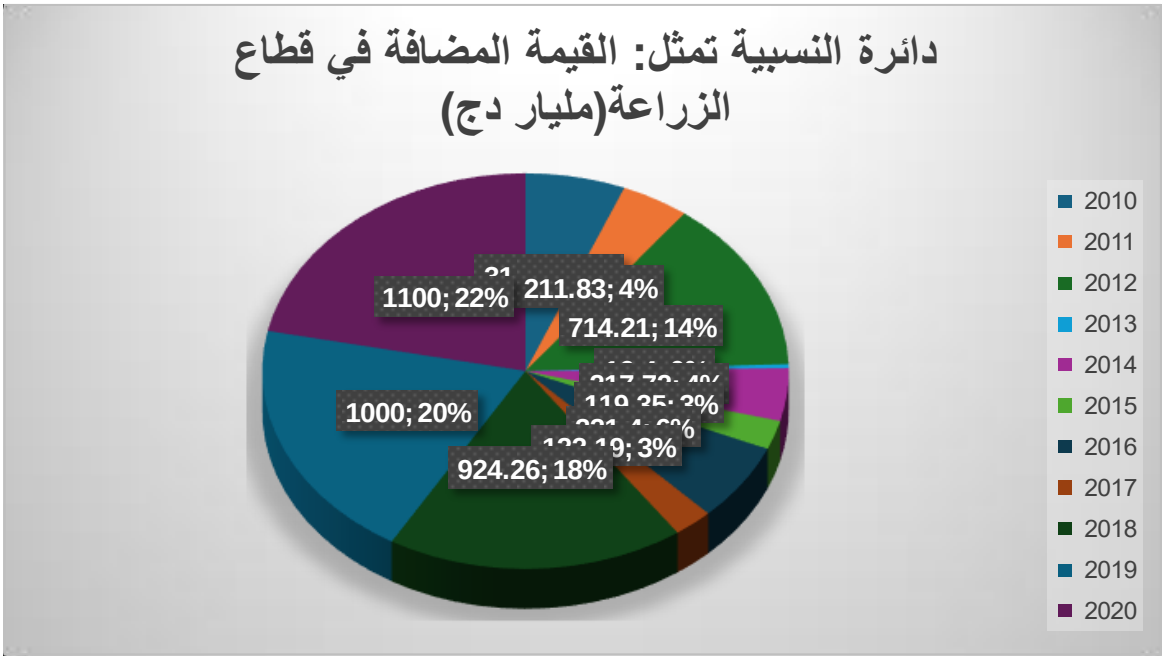

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال احصائيات الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا بالنسبة الى القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج) من 2010 الى2012 كانت في زيادة تدريجيا ثم انخفضت وأصبحت في تذبذب من 2013 الى 2017 ثم 2018 ارتفعت بنسبة كبيرة جدا دلالة على أن ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي اجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي ثم انخفضت 2019 الى2020

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي وتوفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي 29% من إجمالي عدد السكان في سنة 2015(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015) وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9% (بيانات البنك 2020) من اجمالي المشتغلين ، وهذا

راجع إلى مما يعرف النزوح الريفي، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة، ويمكن توضيح مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاملون في الزراعة(%من إجمالي المشتغلين)	84.11	77.10	21.10	66.9	15.9	66.8	34.8	39.9	4.9	21.9	11.87

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على تقارير سنوات مختلفة (2010-2020)

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL=ZS

الشكل رقم (09): منحنى بياني تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2010-2020

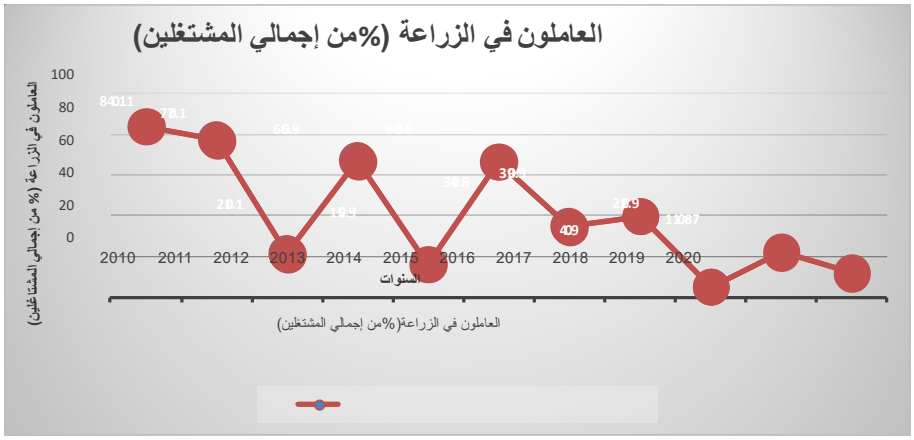

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (10): أعمدة بيانية تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2010-2020

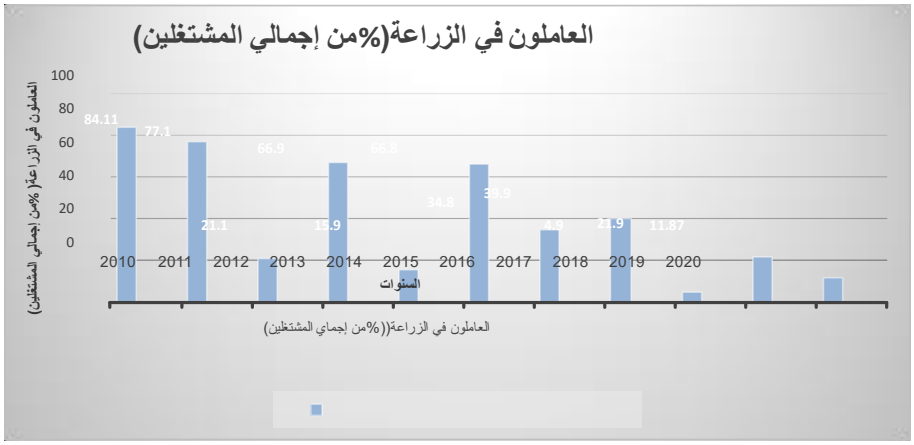

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

كل رقم (11): دائرة نسبية تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2010ـ2020

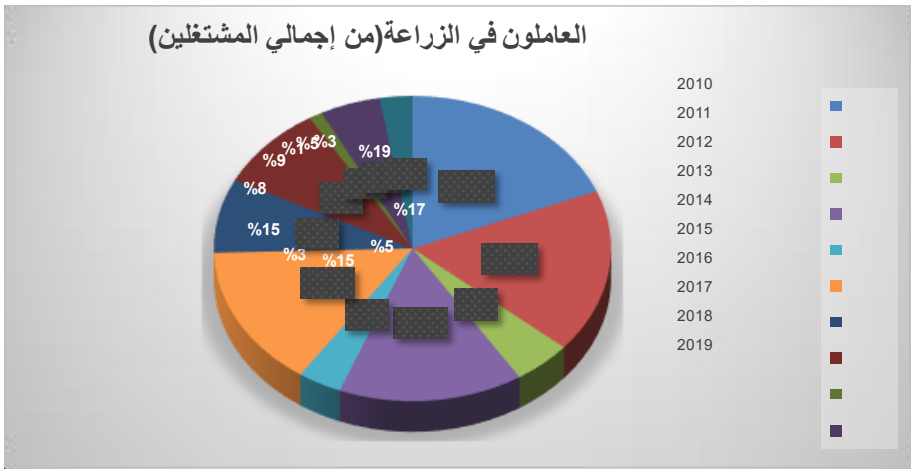

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال احصائيات الموضح أعلاه نلاحظ ان قوى العاملة بقطاع الزراعة في تراجع مستمر لكن نسبة تتعدى 2% سنويا، وهذا ما يوضح ان هناك تواحد عمالة مؤقتة أي موسمية تتراوح نسبتها إلى حوالي 39% من مجموع العمالة الكلية، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2010

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية

تمثل الصادرات من مصادر تنويع الدخل، كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وقد تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2010-2020:

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2010-2020 (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الزراعية مليون دولار امريكي	30.5	35.7	31.4	68.40	7.64	81.64	12.77	34.9	37.3	38.8	44.3
الصادرات الغذائية مليون دولار امريكي	60.27	98.05	90.23	18.27	26.30	13.22	77.31	84.38	87.36	85.30	86.00

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على تقارير سنوات مختلفة (2010ـ2020)

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.=ZS

الشكل رقم (12): منحنى بياني تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2010-2020 (مليون دولار)

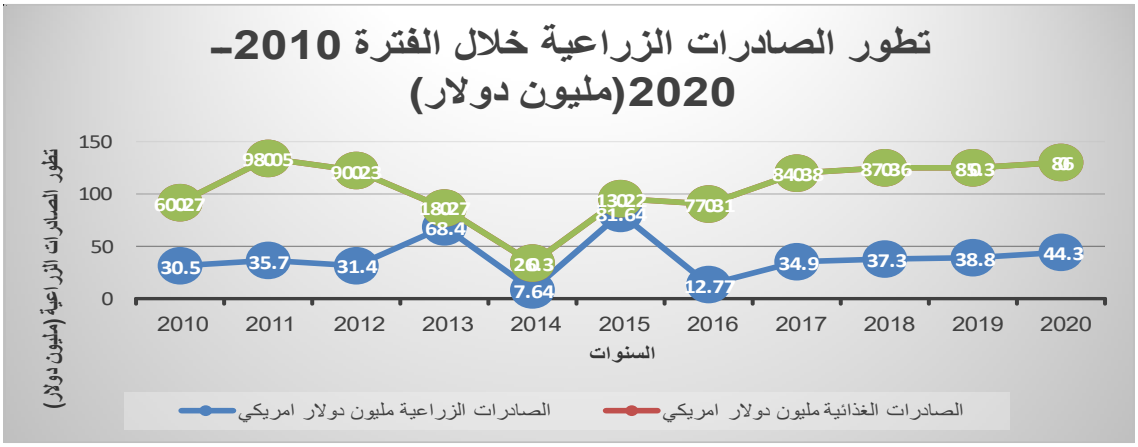

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (13): أعمدة بيانية تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2010-2020 (مليون دولار)

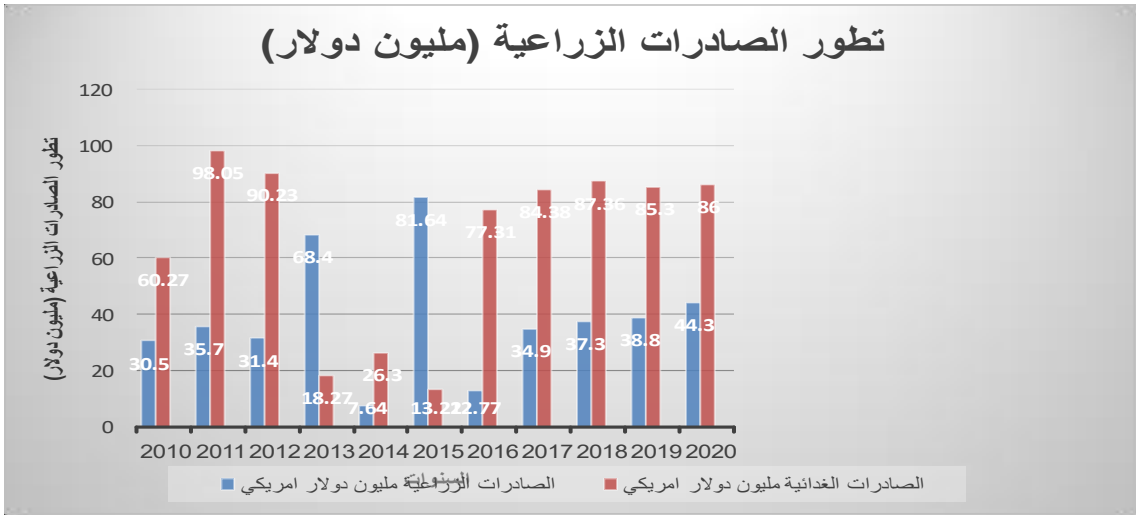

المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (14): دائرة النسبية تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2010–2020 (مليون دولار)

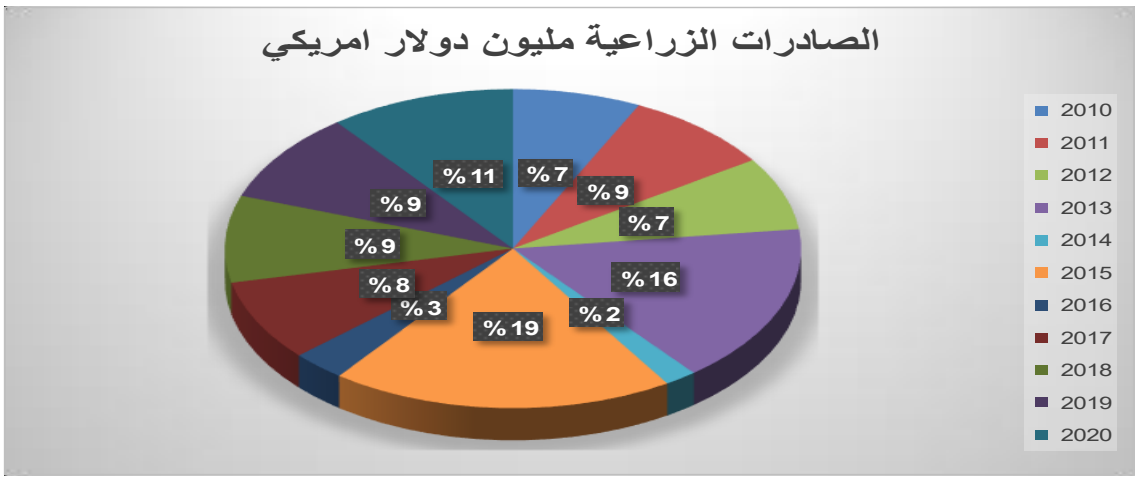

الشكل(أ): يمثل الصادرات الزراعية مليون دولار امريكي

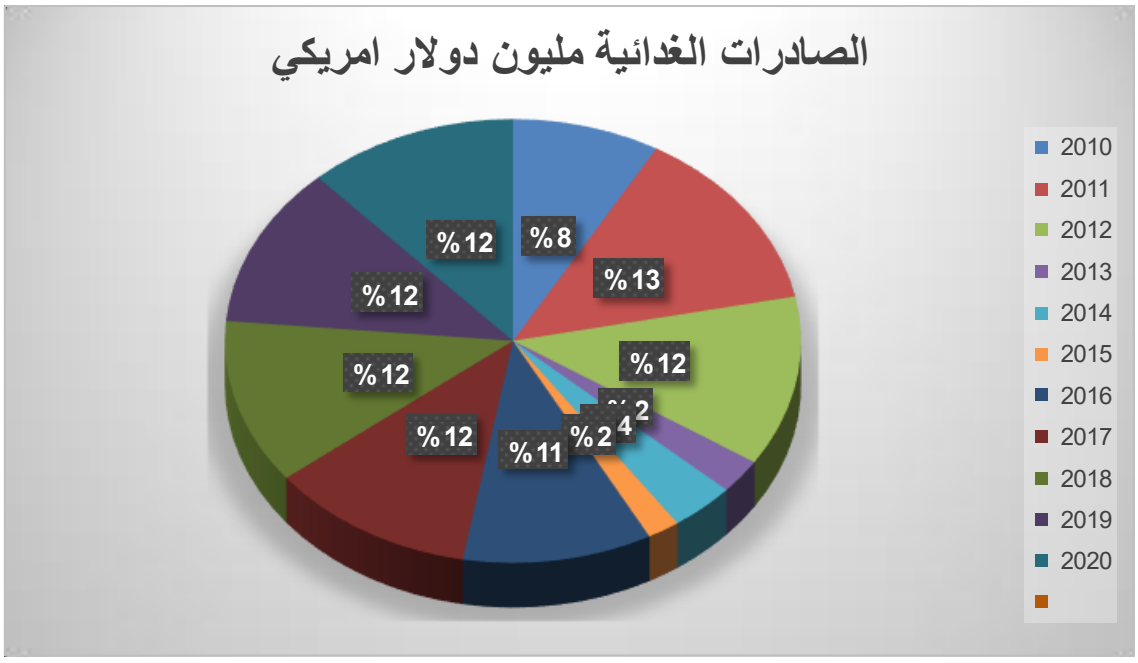

الشكل(ب): يمثل الصادرات الغذائية مليون دولار امريكي

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال احصائيات الموضح أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2020 حيث انتقلت فيها من 7.46 مليون دولار إلى 1،77 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة نمو 60% وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية. حيث إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

خلاصة الفصل:

الجزائر تتمتع بإمكانيات زراعية هائلة نظراً لتنوع مناخها وتضاريسها، مع تربة خصبة وموارد مائية غنية، ومساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة تسمح بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية الماشية. تركز الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر على تحسين الإنتاجية والاستدامة في القطاع الزراعي، من خلال تعزيز الممارسات الفلاحية المستدامة، وتحديث التقنيات، وتوفير الدعم والتمويل للمزارعين، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الفلاحة. يتطلب تقييم هذه الاستراتيجية تحليل فعالية تنفيذها وتحقيق الأهداف المنشودة، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات الزراعية المعتمدة، بما في ذلك تأثيرها على دخل المزارعين ومستوى الأمن الغذائي وحماية البيئة. لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، يجب تكثيف الجهود في مراقبة وتقييم الأداء الزراعي لضمان تحسين استراتيجيات التنمية الفلاحية في المستقبل. يتطلب ذلك تعاوناً فعالاً بين الحكومة والمزارعين والمؤسسات ذات الصلة لضمان استغلال الإمكانيات الزراعية بشكل أمثل وتحقيق الأهداف المنشودة في مجال التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تحتوي دراسة إستراتيجية الجزائر على فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الأسس النظرية للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة، وكذا آليات تحقيق التنمية الفلاحية ودورها في القطاع الفلاحي أم الفصل الثاني من الدراسة فقد تم تعرض إلى إمكانيات الفلاحية في الجزائر وهذا من خلال التطرق إلى الأسس نظرية لتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة.

كذلك قمنا بالدراسة التحليلية لإستراتيجية الفلاحة في تحقيق التنمية بالجزائر وهذا من خلال الإحصائيات والتقارير التي درسناها من2010 الى2020 وتناولنا فيها تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام وتوفير مناصب الشغل وترقية التجارة الخارجية.

اختبار الفرضيات:

– من خلال الفصل الثاني تمكنا من إثبات صحة الفرضية الأولى، أنّ الإستراتيجيات التي عرفها المخطط الحكومي عانت من إخفاقات وذلك بسبب قلة العائد المرجو منها وكثرة البرامج وجهل فئة كبيرة من الفلاحين عن محتواها وأهدافها.

– من خلال الفصل الثاني أثبتنا خطأ الفرضية الثانية، من المحتمل أن تساهم إستراتيجيات الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية ، إنّ كثرة هذه البرامج وتنوعها جعل مفعولها يقل بسبب تعدد تسمياتها و تعقيدها و جهل شريحة كبيرة من الفلاحين على وجودها والتعقيدات الإدارية للحصول على الامتيازات الفلاحية للفلاحين النشطين والمؤهلين ، وعليه يجب ضرورة القيام ببرنامج توعوي و تحسيسي على مستوى كل المناطق لكل أنواع برامج الدعم الفلاحي والتغلب على غياب مراقبة فعالية برامج الدعم و مدى نجاعتها ما جعل أغلب المستفيدين من الدعم يبحثون فقط على الربح السريع .

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج فنجد ما يلي:

- لقد تبيّن لنا أنّ لبرامج الدعم أهمية كبير لترقية المنتج الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة حيث تعتبر المحرك الذي يقوم بإنعاش الاقتصاد الوطني، زيادة تنافسية الأسواق الوطنية عن طريق دعم القطاع الفلاحي وجعل الفلاح قادر على الصمود في وجه الأزمات المالية والكوارث الطبيعية، إنعاش القطاعات الأخرى عن طريق توفير المنتجات الفلاحية للصناعات التحويلية أي أنه يسمح بظهور عناقيد صناعية فلاحية مما يؤدي إلى بروز تكامل وتناسق بين القطاعات الاقتصادية، لم تهدف الدولة فقط لترقية المنتج الفلاحي، بل جعله منافسا للمنتج الأجنبي لاختراق أسواق خارجية والتخلص من تبعية للعائدات النفطية عن طريق تنويع مداخلها، حيث ساهم القطاع الفلاحي في

ترقية التجارة، فمن خلال تحليلينا تبين لنا أن هناك تحسن مستمر في سنة 2010 حيث قدرت الصادرات الفلاحية 7.47 %وفي سنة2016 ارتفعت نسبتها ب12.71 %، أما الصادرات الغدائية فهي بدورها ارتفعت ب 4.31 %سنة 2010 الى 78.31 %سنة 2016، من الجانب الاجتماعي لبرامج الدعم وهو تشجيع التشغيل والمحافظة على القدرة الشرائية، حيث تبين لنا في 2010 أن نسبة القوى العاملة هي 84.11 % حيث بدأت تتناقص في 2014 فقدرت النسبة ب 15.9% وارتفعت في 2015 الى 66.8% وفي 2019 قدرت ب 21.9% ومنه نلاحظ أن القوى العاملة في تراجع مستمر هذا ما يوضح، أنه هناك تذبذب في قوى العاملة.

- **التوصيات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها، نحاول تقديم جملة من التوصيات نراها ضرورية وذات صلة بموضوعنا، وهي كالتالي:

- ضرورة إعادة النظر في قنوات برامج الدعم ومسايرتها للتطور الرقمي والتكنولوجي.
- زيادة الدعم الفلاحين الموجودون في مناطق الظل وهذا لمحاربة نسبة البطالة والفقر الموجودة في هذه المناطق.
- زيادة التعريف بكل أنواع وصيغ برامج الدعم والمكافئات للمنتج الفلاحي.
- زيادة المراقبة القبلية والبعدية لنجاعة برامج الدعم للمنتج الفلاحي.
- تشجيع ومكافئة الفلاحين التي تقوم بتطبيق معايير العالمية للجودة في الزراعة المنتجات الفلاحية العضوية بدون أسمدة كيميائية.
- توفير أماكن تخزين للمنتجات الفلاحية لضمان عدم تلفها وتأثرها بالظروف المناخية لكل المناطق الفلاحية النشطة عبر كامل ولايات الوطن.
- توفير شبكة تسويق وتسهيل تنقل المنتجات الفلاحية عبر الوطن.
- إنشاء فريق عمل مشترك ما بين الوزارات المعنية للعمل على تحيين المعلومات واستغلالها لتوجيه الاستثمارات لمستحقيها.
- تكثيف الدورات التكوينية في جميع القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي الذي يمثل قلب القطاعات في الاقتصاد الوطني.
- الرفع من الإعانات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الفلاحي.

- خلق مناصب شغل لفئة الشباب وخريجي الجامعات لتحفيزهم بالاهتمام بقطاع الفلاحي.
- تسهيل الأمور القانونية والتنظيمية للحصول على الامتيازات الفلاحية.
- العمل على زيادة مقومات الجذب للتوطين في الريف من خلال برامج التنمية الريفية والحد من الهجرة المتواصلة إلى المدن.
- التأكيد على توفير جميع المتطلبات اللازمة لإنجاح عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية الفلاحية ذات الصلة بالإدارة والدعم والخبرات والمعلومات والتقنيات والنظام الاجتماعي بما تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.
- تطوير أدوات قياس مؤشرات للتنمية الفلاحية في الجزائر بالاستفادة من المعايير والمقاييس الدولية التي أعدت في هذا المجال، والعمل على تطبيقها ميدانيًا لتحديد مستويات التنمية المتحققة.
- محاربة دخلاء القطاع الذين يستهلكون الدعم دون تقديم منتج فلاحي أو قيمة مضافة.

أفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تفتح المجال لقيام بدراسات علمية ميدانية متخصصة بشأن إمكانيات الجزائر الفلاحية وإستراتيجياتها المتبعة حول تحقيق التنمية الفلاحية. ويمكن أن تكون المواضيع التالية:

- دور ومكانة الاستثمار الفلاحي وأهمية التنمية الفلاحية.
- أهمية الأساليب الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي.
- مقارنة القطاع الفلاحي الجزائري بالقطاعات الفلاحية للبلدان العربية أو الدول المشابه للاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

- 1ـ الكتب العربية:

- أبو الخير كمال حمدي، **استراتيجيات التنمية الزراعية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر،1997.
- أبو السعود مُحَّد فوزي، نعمة الله احمد رمضان وعايد عبد العزيز "**الموارد واقتصادياتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، (د، ت).
- البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، ط 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1971.
- الشرفات على جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع، العوائق، سبل النهوض**، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- القريشي مُحَّد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- القريشي مُحَّد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
- القريشي مدحت،**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.
- المخادمي عبد القادر رزيق، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- النجفي سالم التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.
- بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد النعيم، **الموارد واقتصاداتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ،1986.
- رحمن حسن الموسري، **الاقتصادي الزراعي**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عجمية مُحَّد عبد العزيز، الليثي مُحَّد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان،1972.

- فليح حسن خلف،"**اقتصاديات الوطن العربي**"، ط1، مؤسسة الزراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2004.
- لقوشة رفعت، **التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**، ط 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 1998.

2ـ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بويهي مُحَّد، **"القطاع الفلاحي ومشاكله المالية"**، أطروحة دكتورة في العلوم في العلوم الاقتصادية فرع علوم تسيير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الاقتصادية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
- سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة** – أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1948 قالمة (2014،205)
- عبيرات مقدم، **التنمية الزراعية في الوطن العربي – معوقات وآفاقها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/)**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2014.
- عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة،2015.
- [1]غردي مُحَّد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2012.
- غردي مُحَّد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.
- [1]لرقام جميلة، مساهمة **الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.

- ليث حمدي عبد الله الطالب، **مقدمة عن الإنتاج الزراعي وأهميتها**، كلية التربية الأساسية، قسم العلوم العام، جامعة الموصل، العراق.
- مزلف سعاد، **آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر _ دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة (2000،2017)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2019 /2020
- منير قاقة وآخرون، **التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق – دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي بالوادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
- مولاي حسين، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية–كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- نواصري مختار، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

– 3ـ الدوريات والمجلات:

- البيلاوي حازم **التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1967.
- مُحَمَّد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009.
- وازن صالح، **تنمية الزراعة العربية– الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- الهاشمي رضا مطر، **التنمية الزراعية في قضاء عفك – دراسة في المقومات والمعوقات**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية (المجلد الثامن، العدد 3،4)، جامعة القدسية، العراق، 2005.
- الونداوي نشأة مجيد حسن، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، جلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد6 العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعي تكريت، العراق2010.
- حسن طاهر الجبوري، **النشاط الزراعي – مفهوم – أنواع – خصائص**، كلية المستقبل الجامعة، قسم المحاسبة، 2022.

- حمزة بالي وزوبيدة محسن وأحمد تي ' **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000–2016)**' جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر) و جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)' 2019/02/26.
- د. بوعافية رشيد و أ. عزاز سارة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2013)**، المجلة الجزائر الاقتصادية والمالية، العدد 07، أفريل2017.
- سعيدة أبركان، فتيحة بلحاج **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990–2021)** مجلة الباحث، المجلد 23(1) ديسمبر 2023.
- صلاح الدين سويسي، زكريا جرفي، الحاج أحمد فوزي، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد08، العدد 01، مارس2023.
- عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**، مجلة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2015.
- فاروق أهناني د. رابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، جلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
- مبروكي الطاهر، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث (العدد 9)، جامعة ورقلة، 2011.
- مركسي لمياء وهاجر بوعكاز، **تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 5، العدد1، جامعة العلابي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2023.
- نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الفلاحية في الأقطار العربية، السنة الثانية العدد 21 سبتمبر 2003.
- وفاء الروابدة، **الزراعة والتصنيع الزراعي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، .2020

4– المؤتمرات والملتقيات والدورات:

- بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الأول حول "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر" المنعقد يومي 14و15 جانفي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2014.

-راتو لمحمد، مداحي مُحَّد، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة- حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر.

- رشام جهينة، عيسات فاطمة، **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،** مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة البويرة يومي 29-30 نوفمبر 2016.

-كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، **التسعير الاقتصادي للموارد المائية – ما بين إشكالية السعر وحقيقة القيمة –** الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي المنعقد يومي 27و28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

- لعج راضية، **دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23و24 نوفمبر.2014

5ـ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل03 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية،العدد46،الصادرة في 10 أوت سنة 2008.
- **المرسوم التنفيذي** رقم 15-205 مؤرخ في 27 جويلية 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-143، الجريدة الرسمية عدد 41، 2015
- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2023 الموقع الإلكتروني الرسمي.**
- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2023 الموقع الإلكتروني الرسمي.**
- أنظر: **التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** 2016 الصادر عن بنك الجزائر
- قانون رقم 14 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015 الجريدة الرسمية عدد 78. 2014.

- قانون رقم 15 - 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015، ص 38. وقد تراجع سعر البترول من أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016
- وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية**، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية:

- **1ـ المواقع الإلكترونية :**

إلكتروني رسمي حكومي موقع-https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture

تم بحمد الله تعالى